إطار مقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك المصرية – دراسة تطبيقية

الأستاذ الدكتور/ محمد حامد مصطفى تمراز
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
رئيس قسم المحاسبة الأسبق
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان ·

الأستاذ الدكتور/ جمال علي محمد يوسف
أستاذ المحاسبة المالية
وكيل الكلية الأسبق لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان –
عميد معهد طيبة العالى للحاسب والعلوم الإدارية

أ/هبة عيد عطية محمد

إطار مقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك المصرية – دراسة تطبيقية

الأستاذ الدكتور/ محمد حامد مصطفى تمراز أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
رئيس قسم المحاسبة الأسبق
كلية التجارة وإدارة الأعمال _جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور/ جمال علي محمد يوسف أستاذ المحاسبة المالية
وكيل الكلية الأسبق لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

أ/هبة عيد عطية محمد

الملخص:

المحاسبة بصفتها كأداة اتصال للأعمال من المرجح أن تطبق بشكل مختلف في جميع أنحاء العالم، لذلك يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في وضع إطار مقترح لتقييم وتطوير المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المستجدات البيئية والتنظيمية الدولية ، خاصة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية في ضوء عدم اليقين الحالي الناتج عن الأزمات الاقتصادية المستجدة التي أحدثها تفشي فيروس كورونا وما له من تبعات على المعالجات المحاسبية. ويتطلب تقديم إطار مقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة فهم محتوي والهدف من تلك العملية المحاسبية والأهمية النسبية لتلك المعلومات التي يجب أن توفرها، وبناء على العناصر والمقومات التي يعتمد عليها الإطار المقترح والمتطلبات الأساسية لتطبيق هذا الإطار وما يقابله من تحديات عند تطبيقه يمكن صياغة الإطار المقترح حيث يجب صياغة إطار يأخذ في اعتباره المستجدات البيئية والتنظيمية عند المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخاصة بعد الازمات العديدة الأخيرة. كما تم إجراء دراسة تطبيقية تشتمل الإحصاءات الوصفية واختبار صحة فروض الدراسة لتحليل واستعراض كيفية قياس الخسائر الائتمانية ومخاطر الائتمان التي تواجه بعض البنوك التجارية المصرية على المستويات المختلفة سواء بنوك قطاع عام (البنك الأهلي المصري) أو بنوك قطاع خاص (البنك التجاري الدولي) أو بنوك فروع أجنبية (بنك قطر الوطني الأهلي)، وذلك بالاعتماد على التقارير والبيانات المالية المنشورة في هذه البنوك، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنوك المختلفة محل الدراسة، وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

الكلمات المفتاحية: الخسائر الائتمانية المتوقعة، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، المعلومات المحاسبية، مخاطر الائتمان.

A Proposed Framework for Accounting for Expected Credit Losses in Egyptian Banks - An Applied Study

Abstract:

Accounting as a business communication tool is likely to be applied differently around the world, so the main objective of the research is to develop a proposed framework for evaluating and developing accounting for expected credit losses in light of international environmental and regulatory developments, especially the application of International Financial Reporting Standard No. (9) Tools Finance in light of the current uncertainty resulting from the emerging economic crises caused by the outbreak of the Corona virus and its repercussions on accounting treatments. Presenting a proposed framework for accounting for expected credit losses requires an understanding of the content and purpose of that accounting process and the relative importance of that information that must be provided, and based on the elements and components upon which the proposed framework depends and the basic requirements for the application of this framework and the challenges it encounters when applied, the proposed framework can be formulated as A framework should be drafted that takes into account environmental and regulatory developments when accounting for expected credit losses, especially after the recent several crises.

An applied study was conducted including descriptive statistics and testing the validity of the study hypotheses to analyze and review how to measure credit losses and credit risks facing some Egyptian commercial banks at different levels, whether public sector banks (the National Bank) or private sector banks (the Commercial International Bank) or foreign branch banks. (Qatar National Al Ahli Bank), based on the reports and financial data published in these banks, and the study concluded that there is a statistically significant difference between the average credit losses before applying the proposed framework and after applying the proposed framework in the different banks under study, due to the adjustment of the probabilities Defaulting and taking the most hedged ratios, also taking into account liquidity risks when measuring credit risks, which enhances the efficiency and strength of the impact of the proposed model.

Keywords: expected credit losses, environmental developments, accounting information, credit risk

مقدمة البحث:

يعتبر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) الخاص بمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ نموذجاً استشرافياً أكثر منه مرتبطاً بالوقائع الحاضرة، حيث يتطلب من البنوك تحديث مبلغ الاعتراف بالخسائر في تاريخ كل تقرير ليس فقط عندما يكون دليل الخسارة واضحاً، ولكن أيضاً مع مراعاة جميع المعلومات المتوفرة في الماضي والحاضر والمستقبل، حيث كانت البنوك تحتفظ بمخصصات محددة في حال تكبدها للخسائر فقط، أو عندما يعجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته، ويشوب هذا النموذج أوجه قصور كبيرة لاسيما خلال فترات الركود الاقتصادي حيث تتسم فترات الركود عادةً بعدم قدرة عدد كبير من العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي عموماً إلى زيادة في احتياجات البنوك من المخصصات، تصل في بعض الاحيان إلى درجة تحتاج فيها البنوك إلى جمع رأس مال إضافي، وبالتالي جاء هذا المعيار لتصحيح هذه الأوجه من القصور من خلال مطالبة البنوك بالاحتفاظ بمخصصات بشكل مسبق استناداً إلى توقعات الخسارة لديها عن طريق ما أسماه نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. (الأمين، ٢٠٢١، ص ٣٣١)

هذا وتعرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها " تقدير إحتماله مرجح للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمؤسسة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة استلامها. (IFRS, 2018).

وتواجه البنوك التجارية في الآونة الأخيرة ما يسمى بزيادة عبء الإمتثال في ظل سعيها لتعزيز الإستقرار المالي وذلك لحتمية التزامها بتطبيق الأطر والضوابط سواء التنظيمية أو المحاسبية التي تحكـــم قياس وتقييم المخاطر المصرفية والرقابة عليها، مع ضرورة توافق تلك المتطلبات مع المعايير الدولية للتقارير المالية الحاكمة للقطاع المصرفي، ولاسيما المعيار الدولي (IFRS 9) والذي يسهم في تحسين أسس التصنيف والإعتـــراف والقياس المحاسبي للأدوات الماليـــة. (عزام، الصعيدي، ٢٠٢٢، ص ٣٤١).

الدراسات السابقة:

دراسة (Francisco Covas and William Nelson, 2018): تستخدم هذه الدراسة نهجاً من أعلى إلى أسفل لتقدير مبلغ مخصصات خسارة الائتمان وفقاً لمنهجية خسارة الائتمان المتوقعة الحالية (CECL) خلال الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، سيحل المعيار الجديد محل منهجية الخسارة المتكبدة التي تستخدمها البنوك في الوقت الحاضر. لقد وجدنا أن CECL كان من الممكن أن يكون

مساير للتقلبات الدورية بشكل كبير لو كان موجودًا خلال الأزمة الماضية ، مما أدى إلى تضخيم الانكماش في الإقراض المصرفي وخطورة الأزمة. كان من الممكن أن تحدث هذه المسايرة الدورية لأن نماذج الاقتصاد الكلي غير قادرة عمومًا على التنبؤ بنقاط التحول في دورة الأعمال. نتيجة لذلك ، لم تكن مخصصات CECL التي تم إنشاؤها باستخدام التنبؤات في الوقت الفعلي للاقتصاد قد زادت بشكل كبير حتى بداية عام ٢٠٠٧. ومع ازدياد قوة المشكلات في قطاع الإسكان في أوائل عام ٢٠٠٧ ، كانت مخصصات خسارة الائتمان بموجب CECL قد بدأت في الارتفاع بسرعة وكان سيؤدي إلى انخفاض حاد في نسب رأس المال التنظيمي للبنوك. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الانخفاض في نسب رأس المال التنظيمي للبنوك كان سيحدث في وقت قريب من انهيار بنك ليمان براذرز. أخيرًا ، نقدر أن الإقراض المصرفي سينخفض بنسبة ٩ نقاط مئوية إضافية خلال عام ٢٠٠٩ حيث كان من الصعب جدًا على البنوك زيادة رأس المال.

دراسة (محمد المهدي الأمير أحمد، ٢٠١٩): تهدف الدراسة لتحليل الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولى (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المصرفية فى القطاع المصرفى السودانى، وتناولت الدراسة عرضاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولى (IFRS 9) "الأدوات المالية"، مع التركيز على أهم التطورات التى حدثت فيه، كذلك ركزت الدراسة على التحديات التى تواجه القطاع المصرفى السودانى عند الإنتقال للتطبيق الفعلى لمتطلبات (IFRS 9) فى تصنيف وقياس الأدوات المالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أثر المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على قياس الخسائر الإئتمانية وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدنى لجميع الأصول المالية التى لا تقاس بالقيمة العادلة، كما عالج المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) تصنيف وقياس الأصول المالية.

دراسة (مني جبار وصفوان قصي ، ٢٠٢٠): الهدف من هذه الدراسة وصف إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ووصف تأثير خيار إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص النوعية. تم استخدام المنهج التحليلي للبحث الحالي، وتم اختيار عينة البحث ممثلة من قبل (البنك المركزي العراقي) حيث تم تحليل القوائم المالية للبنك من قبل عينة البحث قبل إعادة التصنيف وبعد إعادة التصنيف.

دراسة (Septian Bayu Kristanto, 2021): تستكشف هذه الدراسة تأثير أزمة COVID-19 على الممارسات المحاسبية المرتبطة بنهج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL). نظرًا لتعقيد الوباء، فإن التطبيق المحايد للتطبيقات الحالية تعتبر معايير المحاسبة أكثر أهمية من أي وقت مضى لأنها

تضمن معلومات موضوعية مفيدة للقرار والتي تخدم القابلية للمقارنة والحفاظ على تكافؤ الفرص والشفافية، ومع ذلك، فإن التدخلات العالمية التي يقوم بها المنظمون المصرفيون لديها إمكانية كبيرة للتدخل في هذه المساهمات الأساسية للبيانات المالية. والنتيجة هي أنه بالنسبة للبنوك ليس من الواضح تمامًا ما هي التقييمات التي يمكن للبنوك استخدامها وستستخدمها في حساباتها لتقدير آثار COVID-19.

دراسة (Mikael Juselius, Nikola Tarashev, 2021): في حين أن خسائر ائتمان الشركات كانت منخفضة منذ بداية جائحة Covid-19 ، فإن تطورها في المستقبل غير مؤكد تمامًا. باستخدام نموذج تنبؤ ذي سجل متابعة قوي ، وجد أن السيناريو الأساسي ("الخسائر المتوقعة") يصل إلى ٢٠٢٤. ويرجع ذلك إلى تدابير دعم السياسات التي أبقت تكاليف خدمة الدين منخفضة. ومع ذلك ، فإن المديونية المرتفعة التي تراكمت عندما أضعف الوباء النشاط الحقيقي ، تشير إلى زيادة المخاطر المتلازمة، الانحرافات المعقولة عن السيناريو الأساسي ("الخسائر غير المتوقعة") تتميز بإفلاس الشركات المتضخم. إذا أخذنا في الاعتبار القيمة الأسمية، فإن توقعات الخسارة المنخفضة المتوقعة تتسق مع مخصصات البنوك المنخفضة ، في حين أن توقعات الخسارة العالية غير المتوقعة تتطلب رأس مال كبير. تؤكد نتائج الدراسة على أهمية إسناد موارد مواجهة الخسائر إلى توقعات منفصلة لكل من الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على البنوك. إذا تم أخذها بالقيمة الاسمية وعلى عكس التجربة التاريخية ، فإن توقعات الخسارة المتوقعة على قروض الشركات ، والتي تدفع المخصصات المصرفية ، تشير إلى مستقبل أكثر اعتدالًا من توقعات الخسائر غير المتوقعة ، والتي تدفع قرارات رأس المال إلى الحد الذي تقع فيه الخسائر المستقبلية خارج نطاق الضمانات الحكومية ، تشير توقعات الخسارة العالية غير المتوقعة إلى أن المقدار الكافي من رأس المال للتعرضات لقروض الشركات الأمريكية يمكن أن يكون كبيرًا.

دراسة (Aziz el Barnoussi, et, al., 2021): تم تطوير المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ و ASC 326 بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ويشتمل كلا المعيارين المحاسبيين على نموذج خسارة متوقعة كوسيلة لتوفير خسائر الائتمان. نتيجة لوباء COVID-19 في جميع أنحاء العالم ، تواجه البنوك قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بشأن النطاق المحتمل للديون المعدومة التي ستحتاج إلى توفيرها. تحتاج البنوك إلى إعادة تقييم أصول قروضها، من خلال تحديث نماذج المخاطر لديها مع توقعات بشأن معدلات التخلف عن السداد المحتملة والتطورات الاقتصادية الكلية والمالية المستقبلية. ومع ذلك ، هناك ضرورة للعديد من التدخلات في جميع أنحاء العالم. تتناول هيئة الأوراق المالية

والأسواق الأوروبية عرض موقف بشأن التطبيق الاحترازي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٩. منح قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي من فيروس كورونا في الولايات المتحدة البنوك تأجيلًا اختياريًا لتنفيذ نموذج CECL حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. هذه الورقة يعالج التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة خلال الأزمة الحالية. والأهم من ذلك ، أنه يناقش تأثير تدخل المشرف والجهات التنظيمية على إمكانية مقارنة التقارير المالية المستقبلية والشفافية وما إذا كان هناك مجال متكافئ.

دراسة (G. lópez-espinosa, et, al., 2021): تقدم هذه الدراسة دليلًا مبكرًا على تأثير التنظيم العالمي الذي يفرض التحول من مخصص خسائر القروض (LLP) استنادًا إلى خسائر الائتمان المتكبدة (ICLs) إلى LLP استنادًا إلى خسائر الائتمان المتوقعة (ECLs). وباستخدام عينة من البنوك المهمة على مستوى النظام من ٧٤ دولة ، وجد أن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة أكثر تنبؤًا بالمخاطر المصرفية المستقبلية من مخصصات ICL. تأكيدًا على أن التحول إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى مزيد من المعلومات لتقييم مخاطر البنك ، نلاحظ أيضًا أن الإعلان عن تأثير أكبر في المرة الأولى للتغيير المحاسبي يؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم وتغييرات أعلى في هوامش مقايضة التخلف عن السداد. بشكل حاسم ، تكون هذه الأنماط أكثر وضوحًا عندما تتدهور ظروف الائتمان. تظهر التحليلات الإضافية أن المحتوى المعلوماتي الأعلى لنموذج ECL ينبع من الأحكام الخاصة بالقروض غير المتعثرة ، والتي لم تكن موجودة بموجب ICL. تساهم الدراسة في النقاش حول تأثير نموذج ECL على مسايرة التقلبات الدورية ، وهي قضية ملحة بشكل خاص في سياق الجائحة الحالية.

مشكلة البحث:

ارتبطت الأزمات بصورة عامة بتأثيرها على الممارسات المحاسبية، وأثبت الواقع الاقتصادي أن الفكر المحاسبي – يؤثر ويتأثر– بانعكاسات هذه الأزمات، وعلى الرغم من الجهـــود المتواصلة لاحتواء الأزمات من قبل أصحاب المصلحة فمازالت الفجوة تحتاج لمزيد من المعالجات، وفي خضم ذلك كان لتفشي جائحة كورونا تأثيراً كبيراً علي الاقتصاد العالمي، وستعتمد عملية تقييم الأضرار المتوقعة على مدى سرعة احتواء الفيروس حسب طبيعة البلدان، والخطوات التي اتخذتها السلطات في تلك البلدان لاحتوائه، ومدى الدعم الاقتصادي الذي قامت الحكومات بتوفيره للسيطرة على الوباء وتلافي عواقبه.

هذا ولقد دفعت أزمة كورونا إلى إعادة تقييم جودة الأصول المالية للبنوك في ظل ظروف من عدم التأكد الشديد، حيث تمثل الأزمة أيضاً أول اختبار رئيسي وهام للمعايير المحاسبية التي تم تقديمها حديثاً للاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة. (سحر عبد الستار، ٢٠٢١، ص ١٣٧).

وتشترك جائحة كورونا والأزمات المالية في شيء واحد وهو أنها تجبر البنوك على تخفيض الإقراض بسبب تزايد حالة عدم التأكد والمخاوف بشأن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، لأنه كلما ازداد حجم القروض المتخلفة عن السداد أثناء الأزمة أو الجائحة، كلما تأثر سلباً صافي دخل الفوائد للبنوك، مما يؤثر على أرباح البنك في نهاية المطاف(Ozili, 2021)

ويرى الباحثون أنه من بين هذه الخيارات والسياسات المطروحة أمام البنوك للتعامل مع الجائحة يوجد خيار واحد فقط له تأثير مباشر وفوري على أرباح البنك من ناحية وعلى رأس المال التنظيمي للبنك من ناحية أخرى، وهو زيادة حجم مخصصات خسائر القروض، وتعرف مخصصات خسارة القروض (الخسائر الإئتمانية) بأنها مبلغ من المال يجب على البنوك أن تضعه جانبا للتخفيف من خسائر الإئتمان المتوقعة في ظل سياسات وظروف اقتصادية مختلفة.

وقد ساهمت المعالجات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ معالجة العديد من المشكلات الناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة، حيث ساهم المعيار الجديد في تخفيض التعقيدات في المحاسبة عن الأدوات المالية وزيادة درجة الملاءمة والقابلية للمقارنة بين المنشآت. (عبد العال، ٢٠٢٠، ص ١١٥)

ويرى الباحثون أنه على الرغم من مميزات المعيار الجديد (IFRS 9)، إلا أنه أدى إلى ظهور مشكلات جديدة نتج عنها زيادة مخاطر المنشآت وخاصة في البنوك، ومن أمثلة هذه المشكلات أنه لم يعالج الازمات الطارئة مثل أزمة كورونا، ويؤكد الباحثون على أنه يجب على البنوك تحديث الافتراضات والتنبؤات المرتبطة بتقدير التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لتعكس التأثيرات المحتملة من تفشي جائحة كورونا وهذا ما تم اتباعه في النموذج المقترح للبحث حيث تم تحديث حساب احتمال التعثر ونسبة الخسائر المتوقعة.

لذلك تتمثل مشكلة البحث في ضرورة وضع إطار ونموذج مقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة يراعي سلفاً الاثار المترتبة على حدوث الأزمات البيئية مثل جائحة كورونا، وبنهاية هذا البحث يمكن الإجابة عن سؤال البحث الآتي: هل هناك اختلاف بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في البنوك المختلفة؟

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة إلى تسليط الضوء على أهم ما جاء به معيار التقرير المالي رقم ٩ وهو نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وتأثيره على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وضبط أداء للبنوك، حيث يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في وضع وصياغة إطار مقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنوك المصرية، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

١. فهم محتوى والهدف من عملية المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والمعلومات الناتجة عنها والأهمية النسبية لتلك المعلومات التي يجب أن توفرها.
٢. تحديد العناصر والمقومات التي يعتمد عليها الإطار المقترح والمتطلبات الأساسية لتطبيق هذا الإطار وما يقابله من تحديات عند تطبيقه.
٣. عند صياغة الإطار المقترح يجب أن يأخذ في اعتباره المستجدات البيئية والتنظيمية عند المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخاصة بعد الازمات العديدة الأخيرة مثل أزمة كورونا.
٤. القيام بدراسة تطبيقية لتحديد جدوى تطبيق الإطار المقترح في الواقع العملي وذلك بعد التطبيق على بعض البنوك المختلفة، وتقييم كفاءة النموذج المقترح في مواجهة المتغيرات والأزمات البيئية.

فروض البحث:

للإجابة على إشكالية البحث طرح الباحثون **الفرضية التالية**: "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في البنوك المختلفة "

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أن الاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة – خاصة في مجال البنوك – يحكمه العديد من الاعتبارات يأتي على رأسها المعايير المحاسبية الدولية والجهود العلمية والمهنية المتخصصة والمتطلبات الرقابية، وأن هذا الأمر أصبح بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة نظراً للجهود التي بذلت بعد الأزمات البيئية العالمية مثل أزمة كورونا، والتي كان لها تأثير حتمي على الأدبيات المحاسبية بما له من انعكاسات جوهرية على إعداد وتصوير القوائم المالية في البنوك وحوكمة أداء البنوك.

حدود البحث:

١. سيقتصر البحث على تناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ دون غيره من المعايير الدولية الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الإفصاحات عن الأدوات المالية.

٢. سيقتصر البحث على تناول أزمة كورونا كأحد المتغيرات والأزمات البيئية وبيان مدى تأثيرها على المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٣. ستقتصر الدراسة التطبيقية على التطبيق على قطاع البنوك وبالتحديد ثلاثة بنوك فقط وهما البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي وبنك قطر الوطني الأهلي.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على أسئلة البحث، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في تحليل مشكلة الدراسة والوصول إلى النتائج:

١. المنهج الاستقرائي: حيث قام الباحثون باستخدامه في إعداد الإطار النظري للبحث وصياغة مشكلة وفروض البحث من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع البحث.

٢. المنهج الاستنباطي: وقد اعتمد عليه الباحثون من خلال صياغة إطار ونموذج مقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية في ظل الأزمات البيئية ثم القيام بدراسة تطبيقية لتحديد جدوى تطبيق الإطار والنموذج المقترح.

خطة البحث:

يسعي الباحثون من خلال هذا البحث إلى عرض الإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبيقه في الواقع العملي، لذلك تم تناول البحث من خلال الأقسام الأتية:

القسم الأول: الإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

القسم الثاني: نموذج المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء الإطار المقترح

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

القسم الأول:

الإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب تقديم إطار مقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة فهم محتوي والهدف من تلك العملية المحاسبية والأهمية النسبية لتلك المعلومات التي يجب أن توفرها. وبناء على العناصر والمقومات التي يعتمد عليها الإطار المقترح والمتطلبات الأساسية لتطبيق هذا الإطار وما يقابله من تحديات عند تطبيقه يمكن صياغة الإطار المقترح حيث يجب صياغة إطار يأخذ في اعتباره المستجدات البيئية والتنظيمية عند المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخاصة بعد الازمات العديدة الأخيرة. هذا، وتتمثل المحاور الأساسية للإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية في الآتي:

أولاً: دوافع إعداد الإطار المقترح

ثانياً: أهداف الإطار المقترح

ثالثاً: مفاهيم الإطار المقترح

رابعاً: الخصائص النوعية للمعلومات وفقا للإطار المقترح

خامساً: مقومات ومتطلبات الإطار المقترح

أولاً: دوافع إعداد الإطار المقترح:

يعتمد الباحثون في إعداد الإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ظل المستجدات البيئية والتنظيمية إلى الدوافع التالية:

١. الحاجة المتزايدة للحصول علي معلومات محاسبية دقيقة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
٢. الجهود المبذولة من جانب الجهات التنظيمية المعنية والباحثين من أجل الوصول إلي نموذج دقيق للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
٣. المنافع والمزايا والنتائج الايجابية التي ستعود على المؤسسات المالية والمؤسسات والشركات ذات الصلة من وجود إطار محدد للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ظل الظروف والمتغيرات المختلفة.

ثانياً: هدف الإطار المقترح:

يهدف الإطار المقترح إلى تطوير التقارير المالية وما توفره من معلومات عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك من خلال تطوير المعالجة الحالية لتأخذ في اعتبارها المستجدات البيئية والتنظيمية التي تطرأ على البيئة المحاسبية من فترة لأخرى، ويري الباحثون أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. تلبية أهداف التقارير المالية، ومعالجة أوجه القصور التي توجه لها، مما يلبي احتياجات المستخدمين المختلفين لتلك التقارير المالية.
٢. تحسين جودة المعلومات التي يتم توفيرها، وذلك من خلال نموذج أكثر فعالية للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
٣. تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات وما ينتج عنه من آثار إيجابية مثل زيادة القيمة السوقية للمنشأة وتخفيض تكلفة رأس المال.
٤. دعم مستوى الشفافية، وذلك من خلال توفير بيئة للمعلومات عن تأثير المستجدات البيئية والأزمات، مع ما يترتب على دعم الشفافية من آثار إيجابية على قيمة المنشأة على المدى الطويل.
٥. توفير معلومات تمكن من تقييم أداء المنشأة على الاستمرار في المستقبل في ضوء إستراتيجيتها وأدائها الحالي والمستقبلي المتوقع.

ثالثاً: مفاهيم الإطار المقترح:

تعرف الخسائرالإئتمانية التي يحسب بناء عليها مخصصات الخسائر الإئتمانية بأنها الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقا لشروط العقد، وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها– أي العجز النقدي الإجمالي– وذلك مخصوما بمعدل الفائدة الفعلية والمعدل بالمخاطر الإئتمانية للأصول المالية متدنية المستوى الإئتماني– سواء أكانت مشتراة حديثا، أو تم تحديث تصنيفها الإئتماني"

وبالتالي تتمثل المفاهيم الأساسية للإطار المقترح في المفاهيم الاتية:

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي " الخسائر الإئتمانية المتوقعة عباره عن المتوسط المرجح للخسائر الإئتمانية المرتبطة بمخاطر حدوث التعثر (التخلف/ التأخر) في السداد كأوزان ترجيحية. وبالتالي تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقا لشروط العقد والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها".

احتمال التعثر ويعرف على أنه" احتمال عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل على سداد الالتزامات المالية تجاه البنك خلال فترة زمنية محددة"

قيمة المديونية عند التعثر وهي "المبلغ الذي قد يخسره البنك أو قيمة الأموال المعرضة للفقد في حالة تثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون القيمة الأسمية للقرض أو المبلغ الأساسي للقرض حيث يتم احتسابه من خلال قيمة القرض بعد استبعاد قيمة الضمانات المالية."

الخسارة عند التعثر هي " قيمة الخسارة في المحفظة الاستثمارية في حالة حدوث التعثر أو بمعني آخر هي عبارة عن النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل والتي يصعب استردادها عند التعثر".

المتغيرات البيئية: هي تلك المتغيرات التي ستؤثر بالضرورة علي مهنة المحاسبة وتحثها على ضرورة التكيف معها ، لتلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، ومنها البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتكنولوجية والتنظيمية والتي تحتفظ بصفة التغير بمرور الزمن.

المتغيرات التنظيمية: هي تلك المتغيرات المرتبطة بإصدار تشريعات أو معايير أو قوانين تأثر علي مهنة المحاسبة ، وذلك لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات لضمان جودة إعداد التقارير المالية.

رابعاً: الخصائص النوعية للمعلومات وفقا للإطار المقترح:

تمثل المعلومة المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الناتجة عن مدخلاته والتي تتمثل بدورها في البيانات المحاسبية، وبالتالي فهناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات تعرف هذه الخصائص بأنّها الخصائص النوعية، وإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة هي التي تميز القوائم المالية ذات الجودة، كما أنها تعرض السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومة المحاسبية، ويمكن عرض الخصائص النوعية للمعلومات وفقا للاطار المقترح كما يلي:

أ- **الملائمة:** وتعني أن توفر المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة معلومات تمكن من تقييم أداء المنشاة والقدرة على إحداث فرق في التقييمات بما يكون له تأثير على عملية اتخاذ القرارات.

ب- **الأهمية النسبية:** وهي القدرة على توفير معلومات موجزة عن الجوانب الهامة والتي سيكون لها تأثير جوهري هام على أداء المنشأة.

ج- **التمثيل الصادق:** وهي قدرة الإطار المقترح من توفير معلومات تمثل بصدق الوضع والظروف المحيطة بالمنشأة مع ضمان عرض المعلومات الكاملة والمحايدة والحالية من الأخطاء. وتعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصـــدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

د- **الاكتمال:** وتعني ان تشتمل التقارير المالية على كافة المعلومات ذات القضايا الجوهرية سواء كانت إيجابية أو سلبية وبطريقة متوازنة.

ه- **الحيادية:** وتعني عدم وجود تحيز في اختيار او عرض المعلومات، حيث يجب أن تشتمل التقارير المالية على بنود المعلومات الإيجابية والسلبية بصورة غير متحيزة، والمعدة بأسلوب محايد. تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخل ومن أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

و- **الخلو من الأخطاء:** وتعني عدم حدوث أخطاء أو سهو في المعلومات، وهذا لا يعني الدقة التامة في عرض المعلومات.

ز- **القابلية للفهم:** وتعني أن توفر المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للإطار المقترح معلومات تبتعد عن التعقد وتتميز بسهولة الفهم، وتمكن من إجراء التحليل والتقييم المالي بأسلوب متوازن

ح- **الاتساق والقابلية للمقارنة:** أي يجب أن يتم عرض المعلومات بشكل متناسق من سنة لأخـــرى وبطريقة تجعلها قابلة للمقارنة مع المنشآت الأخـــرى، لذلك إذا تم تغييـــر السياسات المتبعة عند إعداد التقارير فيتعين أن يتم توضيح أسباب التغيير وتأثيره.

ط- **القابلية للتحقق:** وتعنى أن تتوافق الآراء المستقلة حول المعلومات المتوفرة بالتقارير المالية. وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس

ي- **التوقيت:** وتعني توفير المعلومات في الوقت المناسب حتى لا تفقد قدرتها في التأثير على قرارات المستخدمين.

ومما سبق يمكن القول انه للحصول على معلومات مفيدة يجب ان تتصف المعلومات بالملائمة والموثوقية معا، غير انه يمكن ان يحدث تعارض بين هاتين الصفتين يعني إذا زدت من موثوقية المعلومات تخليت في المقابل من ملائمتها والعكس اذا زدت من ملائمة المعلومات اجد نفسي تخليت عن جزء من القوائم موثوقية المعلومات وصدقها، لذلك على المؤسسات ان توائم بين هاتين الخاصيتين لضمان قوائم مالية ذات جودة.

خامساً: مقومات ومتطلبات الإطار المقترح:

أ. تطبيق المعايير المحاسبية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

تلتزم المؤسسات المالية المصرية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة وفي هذا الشأن هو معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9)، كما تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة المصرية ذات الصلة

وفي هذا الشأن هو معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، وقد تناولت معايير المحاسبة المصرية المعدلة في عام ٢٠١٩ والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ مخاطر الإئتمان المصرفي من خلال إضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بعنوان "الأدوات المالية" بما يتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 من حيث ضوابط الاعتراف ومتطلبات القياس المحاسبي لها، وذلك حيث: (قرار وزير الاستثمار المصري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، معيار المحاسبة المصري ٤٧).

- يهدف هذا المعيار الي وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية لتوفير معلومات مفيدة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.
- يتم تصنيف الاصول المالية ليتم قياسها لاحقا إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك اعتمادا على نموذج اعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.
- تناول المعيار (٤٧) متطلبات قياس مخاطر الإئتمان المصرفي من خلال إلزامه للمؤسسات المالية بإثبات مخصص خسارة مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الاصل المالي الذي تنطبق عليه متطلبات اضمحلال القيمة.
- يجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير أن تقيس خسارة الاضمحلال للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الإئتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.
- يتم قياس خسائر الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا إذا لم تكن المخاطر الإئتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.
- يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة طرفاً في ارتباط غير قابل للإلغاء هو تاريخ الاعتراف الاولي لأغراض تطبيق متطلبات الاضمحلال على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.
- يتم قياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساوي للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدي ١٢ شهراً من تاريخ التقرير الحالي، وذلك إذا ما كانت المنشأة قد قامت بقياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساوي للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدي عمر الأداة المالية في فترة التقرير السابقة ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي انه لم تعد هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للأداة.

- ينبغي ان يثبت ضمن الأرباح او الخسائر مبلغاً مساوياً للخسائر الإئتمانية (أو عكس الخسائر) والذي يكون مطلوبا لتعديل خسارة الاضمحلال في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يجب أن يتم الاعتراف به وفقا لهذا المعيار، وذلك على أنه مكسب أو خسارة الاضمحلال.
- يجب استخدام التغير في مخاطر الاخفاق في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير في مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وذلك عند القيام بتقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الإئتمانية في تاريخ التقرير المالي منذ الاعتراف الأولي، وان تأخذ المنشأة في الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تعد مؤشراً على زيادات جوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الاعتراف الأولي.

وعلى ذلك يتضح قيام المعيار المصري رقم ٤٧ بتبني توجه المعيار الدولي رقم ٩ بشأن الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة، وكذلك تصنيف الأصول المالية ليتم قياسها لاحقا إما بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويمكن أن يساهم المعيار المصري رقم ٤٧ في تحسين محتوى القوائم المالية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط الأتية: (عبد السلام، ٢٠٢٠، ص. ص ٦٤-٦٦)

المكاسب والخسائر: إلغاء الاعتراف بالأصل المالي : هناك بعض المنشآت لا تقوم بإلغاء الاعتراف بالأصول المالية على الرغم من انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية عن تلك الأصول أو تحويلها مما يؤثر على جودة التقارير المالية ، حيث أشار المعيار المصري رقم (٤٧) إلى أنه يجب على المنشأة أن تلغي الاعتراف بأصل مالي عندما (وعندما فقط) تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تقوم المنشأة بتحويل الأصل المالي ويكون التحويل مؤهل للاستبعاد من الدفاتر، إلا أنه يجب على المنشأة تقييم المدى الذي تحتفظ به بمخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي عند التحويل ، وأن يثبت بشكل منفصل أي حقوق أو التزامات نشأت أو احتفظت بها عند التحويل على أنها أصول أو التزامات.

بالإضافة إلى أنه عند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفتري في تاريخ إلغاء الإثبات وبين العرض المستلم يجب إثباته ضمن الربح أو الخسارة. لذلك هذا المعيار يمكن أن يحسن من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة الأرباح من خلال تعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية: وهناك أيضاً بعض المنشآت التي لا تقوم بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية على الرغم من إطفاؤها، حيث أن عدم إلغاء الاعتراف يمكن أن يؤثر على جودة

المعلومات وبالتالي التقارير المالية، حيث أن عدم إلغاء الاعتراف يمكن أن يؤثر على جودة الربح وبالتالي التقارير المالية.

تقويم المخاطر الإئتمانية : أن تقويم المخاطر الإئتمانية كما ورد في المعيار المشار إليه يمكن أن يحسن من جودة المعلومات ، وبالتالي تأثيره على جودة التقارير المالية ، حيث أشار المعيار أنه في كل تاريخ تقرير ، يجب على المنشأة أن تقوم بتقويم المخاطر الإئتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى ، وعند القيام بالتقويم ، يجب على المنشأة أن تستخدم التغير في مخاطر التعثر في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير في مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، ومن أجل تصحيح تقويم ذلك تقوم المنشأة بمقارنة كلا من مخاطر التعثر في السداد الواقعة علي الأداة المالية كما هي في تاريخ التقرير بقيمتها في تاريخ الإثبات الأولي، مع الأخذ بالحسبان المعلومات المعقولة والمتاحة بدون بذل أي جهد أو تكلفة غير مبررة.

محاسبة التغطية وأثرها على الأرباح: تعد المحاسبة من علاقات التغطية من العوامل الهامة التي تؤثر على جودة المعلومات عند قياس الربح من خلال إظهار القوائم المالية لأثر المخاطر المرتبطة باستخدام الأدوات المالية، وقد أشار المعيار رقم (٤٧) إلى أن هناك ثلاث أنواع من علاقات التغطية وهم على النحو التالي:

تغطية القيمة العادلة: وهو التغطية من خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو لارتباط مؤكد غير معترف به، أو لمكون من أي من قبل تلك البنود التي يمكن أن تعزو إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

تغطية التدفق النقدي: وهو التغطية من خطر التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام معترف به أو بمكون له (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل) أو معاملة متوقعة مرجحة الحدوث إلى حد كبير ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.

تغطية صافي استثمار أجنبي: كما هي معرفه في معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٥ " أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية "، أشار المعيار في الفقرة (٣٠) إلى أنه يجب أن يتم الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التغطية الذي يتم تحديده على أنه تغطية فعاله ضمن الدخل الشامل الأخر، ويجب أن يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال ضمن الأرباح أو الخسائر.

وتعقيباً على ذلك أن المحاسبة عن خطة التعرض للتغير في القيمة العادلة ربما يحد من زيادة تقلبات العوائد السوقية للسهم مما يحسن من جودة المحتوى الإخباري للتقرير المالي، وبالتالي يحسن جودة الأرباح، حيث توجد علاقة طردية بين القيمة العادلة والعوائد السوقية للسهم ، وعلى الجانب الآخر أن تغطية خطر التقلبات في التدفقات النقدية يحسن من جودة الأرباح من خلال تحسين الوضع المالي للشركة وكفاءتها في إدارة النقدية.

ب. تطبيق المقررات التنظيمية والارشادات الرقابية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

يقوم المراقبون المصرفيون بدور هام في دعم التنفيذ الجيد والفعال للمعايير المحاسبية، ولديهم مصلحة قوية في تشجيع استخدام ممارسات سليمة لمخاطر الإئتمان والمخصصات المتعلقة بها من قبل البنوك ، وعلى جميع أصحاب المصلحة العمل معاً لتحقيق هذا الهدف، فقد أثبتت الأزمات المالية أن ضعف جودة الإئتمان وقصور ممارسات تقدير وقياس المخاطر الإئتمانية لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال تعتبر من الأسباب الجوهرية لفشل البنوك، حيث يمكن أن يؤدي التأخير في تحديد والاعتراف وقياس التغيرات الجوهرية في مخاطر الإئتمان إلى تفاقم مشاكل البنوك وإطالة أمدها مما يؤثر سلبا على كفاية رأس مال البنك ومخصصاته ويعرقل الادارة السليمة لهذه المخاطر.

واستجابة للتوجه المتزايد نحو استخدام النماذج المحاسبية لخسائر الإئتمان المتوقعة، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد اجراء مناقشات متعددة في ديسمبر ٢٠١٥ الارشادات الرقابية بشأن ممارسات مخاطر الإئتمان المرتبطة بتطبيق محاسبة خسائر الإئتمان المتوقعة وكيفية التفاعل والتكامل بين المنهج المحاسبي الجديد وكافة متطلبات الإطار التنظيمي لبازل ٣، وذلك لضمان عدم التعارض مع متطلبات انخفاض القيمة وفقا للمعيار الدولي IFRS 9، وتدعم لجنة بازل تطبيق نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة دون آية متطلبات إضافية على مخصصات الخسارة المتوقعة لأغراض رأس المال التنظيمي بهدف توفير حوافز للبنوك لاتباع ممارسات سليمة لإدارة مخاطر الإئتمان وتحقيق الاعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية مقارنة بما كان يحدث في ظل تطبيق منهج الخسارة المحققة وتتضمن الارشادات الرقابية إحدى عشر مبدأ عاماً لتحديد المتطلبات التنظيمية لممارسات إدارة مخاطر الإئتمان المتعلقة بتطبيق نماذج القياس المحاسبي لخسائر الإئتمان المتوقعة، وتنقسم الي ثمانية مبادئ تتعلق بالتوجيهات التنظيمية للبنوك و ثلاثة مبادئ موجهة للجهات الرقابية فيما يتعلق بالتقييم الرقابي لممارسات إدارة مخاطر الإئتمان ومحاسبة الخسائر الإئتمانية المتوقعة وكفاية رأس المال ، ويمكن تناول القسم الأول من هذه المبادئ على النحو التالي: (https://www.bis.org/bcbs/)، (شاهين، عمران، ٢٠٢٠، ص ١٣٠)

(أ) مبادئ رقابية للبنوك بشأن ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بخسائر الإئتمان المتوقعة:

المبدأ الاول: مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا: تتولى الإدارة العليا للبنوك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات ادارة مخاطر الإئتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض، وذلك لتحديد المخصصات بشكل مستمر وفقا لسياسات وإجراءات البنك المعلنة والإطار المحاسبي المطبق والإرشادات الرقابية ذات الصلة، كما يجب تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

المبدأ الثاني: المنهجيات السليمة لخسائر الإئتمان المتوقعة Sound Methodologies: تتبني وتلتزم البنوك بمنهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الإئتمان والقياس الموضوعي لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض، وكذلك الاخذ في الاعتبار كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة، وعدم الاعتماد على اية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير خسائر الإئتمان المتوقعة.

المبدأ الثالث: تصنيف وتجميع مخاطر الإئتمان: قيام البنوك بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الإئتمان من خلال الاستناد إلى جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر، كما ينبغي على البنوك تحقيق الاتساق في التصنيفات الانتمائية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي او لأغراض التقرير المالي.

المبدأ الرابع: كفاية المخصصات: أن يكون المبلغ الإجمالي للمخصصات بالبنوك كافياً وفقا للمبادئ الأساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو فردي. وتوضح لجنة بازل أنه عندما لا يمكن استخدام المعلومات المستقبلية على مستوى التعرض الفردي، يجب وضع هذه المخاطر في مجموعات على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الإئتمان ويتم تقييمها بشكل جماعي.

المبدأ الخامس: صلاحية نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة: امتلاك البنوك لسياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنوياً على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الإئتمان، وبما أن تقييم مخاطر الإئتمان قد ينطوي على استخدام الاحكام التقديرية فإنه يتعين وجود طرف مستقل مسؤول عن المراجعة المستقلة لعملية التحقق من صحة النموذج المطبق.

المبدأ السادس: التقدير الموضوعي لجودة الإئتمان: يعتبر التقدير الموضوعي لجودة الإئتمان أمراً ضرورياً لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة خاصة في حالة الأخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية الموثوقة، وتدرك لجنة بازل أنه قد لا توجد دائماً علاقة قوية إحصائياً تلك المعلومات ومخاطر الإئتمان لبعض التعرضات، وأن الحكم التقديري المتميز سيكون حاسماً في تحديد المستوى المناسب للمخصص سواء على المستوي الفردي أو الجماعي، وذلك أجل التنفيذ القوي لنموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

المبدأ السابع: البيانات المشتركة Common Data: توفير البنوك لقاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الإئتمان مع مراعاة الخسائر المتوقعة، حيث سيعزز ذلك موثوقية ومدي شفافية تقديرات خسائر الإئتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.

المبدأ الثامن: الإفصاح: تعزيز التقارير المالية للبنك للشفافية والقابلية للمقارنة من خلال توفير معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتحسين الإفصاح عن تعرضات مخاطر الإئتمان وممارسات التحوط لها، كما يتعين مراجعة سياسات الإفصاح بشكل منتظم للتأكد من أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ذات صلة بمخاطر البنك، وتركيز المنتجات، ومعايير الصناعة، وظروف السوق الحالية، ونخلص مما سبق الي المسئولية الكاملة للإدارة العليا عن التنفيذ الجيد لإطار الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، كما يجب أن تخضع جميع عناصر الإطار لمراجعة مستقلة تتضمن النماذج والأحكام الإئتمانية وكذلك المتوقعة، وإطار كفاية رأس المال، مؤشرات تدهور الإئتمان، وذلك في ظل توفير إفصاحات مفصلة عن منهجية البنك لخسائر الإئتمان وكفاية رأس المال للبنوك.

(ب) مبادئ للجهات الرقابية لتقييم ممارسات إدارة المخاطر ومحاسبة خسائر الإئتمان المتوقعة:

وتتعلق المبادئ الثلاثة الأخيرة بقيام الجهات الرقابية بتقييم ممارسات البنوك لإدارة المخاطر وقياس خسائر الإئتمان المتوقعة وكفاية رأس المال، وذلك لضمان استعدادها وتطبيقها القوي للإطار المحاسبي الجديد، وذلك من خلال الالتزام بما يلي:

المبدأ التاسع: تقييم ممارسات إدارة مخاطر الإئتمان: يجب على المراقبين تقييم فعالية ممارسات ادارة المخاطر الإئتمانية للبنك بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة، مع ضرورة الاقتناع بتبني البنك لممارسات ائتمانية سليمة وأنه يلتزم بتطبيقها.

المبدأ العاشر: تقييم تقديرات خسائر الإئتمان المتوقعة: ويشير ذلك إلى حتمية التأكد من أن الأساليب المستخدمة لتحديد المخصصات توفر قياساً سليماً لخسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للإطار المحاسبي

المعمول به، وأن سياسات وممارسات البنك تتفق مع المبادئ الواردة في هذه الإرشادات الرقابية، وقد يستفيد المراقبون في هذا السياق من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في مراجعة تقييم المخاطر الإئتمانية ووظائف قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

المبدأ الحادي عشر: تقييم كفاية رأس المال: يجب الأخذ في الاعتبار ممارسات مخاطر الإئتمان عند تقييم الجهات الرقابية لمدى كفاية رأس مال البنوك، وكذلك النظر في كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الإئتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي وضعه ومركزه المالي، وعلى ذلك يتضح أن هذه المبادئ سوف تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الممارسات والسياسات ونظم الحوكمة القائمة، ولكن لا تزال هناك حاجة قوية إلى تبني وجهة نظر توافقية بين القطاع المصرفي والهيئات التنظيمية والمراجعين الخارجيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشأن عدد من المواضيع الهامة مثل الأهمية النسبية وإدراج المعلومات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.

هذا ويرى الباحثون أنه بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وتطبيق المقررات التنظيمية والارشادات الرقابية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، هناك أيضاً العديد من المقومات والمتطلبات اللازمة لتطبيق النموذج المقترح منها ما يلي:

- أن تمتلك المؤسسات المالية نظام معلومات محاسبي قوي ومتطور تكنولوجياً، وأن تعتمد على نظم الذكاء الاصطناعي مثل الشبكات العصبية الاصطناعية وذلك لتقييم العملاء المقترضين باستمرار للتنبؤ بمدى فشلهم المالي في المستقبل.
- أن يكون هناك تعاون وتناسق بين الإدارات المختلفة للمؤسسات المالية مثل إدارة المخاطر والحوكمة وإدارة الإئتمان وإدارة الازمات، وذلك لترشيد القرارات وسرعة الاستجابة للأزمات غير المتوقعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- الاستعانة بخبراء مستقلين في الإحصاء والاقتصاد والمحاسبة لتقييم فعالية النموذج من الناحية الإحصائية والمحاسبية.
- التقييم الجيد لمخاطر الإئتمان بحيث يتم تجنب تصنيف مخاطر الإئتمان بطريقة تجعل التعرضات ذات الجودة الإئتمانية العالية تقوم بإخفاء التغيرات في مخاطر الإئتمان للتعرضات ذات الجودة الإئتمانية المنخفضة ضمن نفس المجموعة.
- الاخذ في الاعتبار علاقات الارتباط بين المخاطر المالية وبعضها البعض مثل مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة، وذلك لأن مخاطر الإئتمان تؤثر بشكل مباشر على السيولة المتوفرة لدى

البنك مما يضع البنك في موقف حرج تجاه عملاء الودائع المصرفية عند طلبهم لمستحقاتهم سواء قيمة الودائع نفسها أو الفوائد التي تحتسب عليها.

القسم الثاني:

نموذج المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ضوء الإطار المقترح

تم تطوير المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ و ASC 326 بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ويشتمل كلا المعيارين المحاسبيين على نموذج خسارة متوقعة كوسيلة لتوفير خسائر الائتمان. ونتيجة لوباء فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم تواجه البنوك قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بشأن الحجم المحتمل للديون المعدومة التي ستحتاج إلى توفيرها. وبالتالي تحتاج البنوك إلى إعادة تقييم أصول قروضها ، من خلال تحديث نماذج المخاطر التي لديها مع توقعات بشأن معدلات التخلف عن السداد المحتملة والتطورات المالية والاقتصادية الكلية في المستقبل.(el Barnoussi, et al , 2020, p 178)

وتعد عملية المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة أحد أهم الأليات المستخدمة للحد من مخاطر الإئتمان والحفاظ علي الموارد المالية للبنك وتعد مشكلة قياسها والافصاح عنها بشكل دقيق من أهم المشكلات المحاسبية المطروحة في الوقت الحالي وفي ضوء ذلك كانت هناك العديد من الجهود المبذولة من الباحثين والمنظمات لوضع أسس للمحاسبة عن تلك الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل دقيق وواضح ولكن كانت هناك بعض القصور والمتغيرات البيئية والتنظيمية التي حدت من نجاح تلك المحاولات للوصول لهدفها ومن هنا سيتم عرض بعض تلك المحاولات لوضع نموذج للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة من آجل عرض النموذج المقترح للدراسة إلي جانب بيان أثر هذا النموذج علي جودة التقارير المالية ، وذلك كما يلي:

أولاً: المحاولات والجهود السابقة لوضع نموذج للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة

ثانياً: صياغة النموذج المقترح لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للإطار المقترح

ثالثاً: أثر الإطار المقترح لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على تحسين جودة التقارير المالية وضبط أداء البنوك

أولاً: المحاولات والجهود السابقة لوضع نموذج للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

قدم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نهجًا جديدًا لتصنيف وقياس الأدوات المالية ونموذجًا جديدًا لانخفاض القيمة. وفقًا للمعيار الجديد ، يعتمد التصنيف (وبالتالي القياس) لأداة مالية

معينة على كل من نموذج الأعمال (أي الطريقة التي يدير بها البنك مجموعة من الأصول المالية لتحقيق أهداف أعماله) وخصائص التدفق النقدي (أي نتيجة التدفق النقدي التعاقدي أو اختبار مدفوعات رأس المال والفائدة فقط). وفقًا لذلك ، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مقاسة بالتكاليف المطفأة (الأدوات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية فقط) أو بالقيمة العادلة إما من خلال الدخل الشامل الآخر (الأدوات المحتفظ بها للتحصيل أو البيع بشكل عام ، مع بعض الاستثناءات) أو من خلال الربح أو الخسارة (جميع الأدوات الأخرى). (Groff , Mörec, 2021,pp,672-673)

وقد قدم العديد من الباحثين والهيئات المعنية نماذج رياضية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، يقوم الباحثون باستعراض تلك النماذج وابداء الرأي عليها قبل صياغة النموذج المقترح للبحث وذلك كما يلي:

قدمت دراسة **(Volarevi, Varovi, 2018)** نموذج داخلي جديد لحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩، وذكر أنه يجب أن يحسب نموذج حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة مبلغًا مرجحًا غير متحيز واحتماليًا يتم تقديمه على أنه انخفاض في القيمة الدفترية للأصل المالي في الميزانية العمومية، ويمكن للإدارة أن تتبنى إحدى الطرق العديدة في حساب ECL، إذا كان لدى المنشأة بالفعل نموذج داخلي لإدارة المخاطر، فربما يمكن تحديثه واستخدامه لغرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، وتحسب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما يلي:

FORMULA FOR ECL CALCULATION: ECL = EAD × LGD × PD

إن خسائر الإئتمان المتوقعة التي يجب حسابها وتقديمها كتعديلات للقيمة هي نتاج ثلاثة متغيرات، المتغير الأول هو التعرض عند التعثر (EAD) ، والمتغير الثاني هو الخسارة عند التعثر (LGD) والمتغير الثالث ، والمتغير الأكثر حساسية لتحديده هو احتمال التعثر (PD).

المتغير EAD هو مبلغ المال المستثمر في بعض الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان. تعرف تشريعات بازل EAD على أنها التعرض الإجمالي بموجب منشأة عند تعثر المدين، وهو معيار مستخدم في حساب رأس مال البنك، ويعرف باسم "التعرض للائتمان" والذي يمثل خسارة قد يتكبدها المقرض إذا تخلف المقترض (الطرف المقابل) عن سداد ديونه بالكامل (على سبيل المثال لا يمكنه سداد القرض المستلم).

كما قدمت دراسة **(Schutte, et, al., 2020)** نموذج لحساب خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) باستخدام نهج معياري من خلال ثلاثة مكونات: احتمال التعثر (PD) ، والخسارة في حالة التعثر (LGD) والتعرض عند التعثر (EAD). تم وصف المنهجية المقترحة من خلال توفير منهجية لحساب

PD الهامشي أولاً، ثم منهجية حساب معدلات الاسترداد الهامشية و LGD الناتجة، وأخيرًا منهجية لحساب EAD. يتم الجمع بين هذه المكونات الثلاثة لحساب ECL بأسلوب تجريبي، الطريقة غير المباشرة المحددة التي سنركز عليها هي حيث يتم تشكيل PD و LGD و EAD. تعبير مبسط لنمذجة خسارة الإئتمان المتوقعة (ECLi) لكل حساب i هو كما يلي:

$$ECL_i = PD_i \times LGD_i \times EAD_i$$

حيث PDi و LGDi و EADi هي PD و LGD و EAD لحساب i خلال الأفق الزمني الإجمالي ، t € 0 ؛ . . . ؛ T) ؛ حيث يتم تحديد T حسب المرحلة (١٢ شهرًا للمرحلة ١ وعمر الاداة للمرحلة ٢ و ٣).

كما ذكرت دراسة (**Orbán, Tamimi, 2020**)، أن الطريقة الشائعة لخسائر الإئتمان التي تعتمد بشكل أساسي على احتمالية التخلف عن السداد، ولكن من ناحية أخرى، هناك طرق أخرى مثل طريقة معدل خسارة الإئتمان التي تعتمد بشكل أساسي على البيانات التاريخية، فيما يلي الصيغة العامة لخسارة الإئتمان المتوقعة:

$$ECL = PD\% \times LGD\% \times EAD$$

<u>حيث أن:</u>

PD: احتمال التخلف عن السداد.

LGD: خسارة في حالة التخلف عن السداد.

EAD: التعرض الافتراضي.

وحددت دراسة (**Porretta, et, al., 2020**)، أنه بالاعتماد على جودة الإئتمان، يتعين على البنوك حساب الخسائر المتوقعة لمدة لا تقل عن سنة واحدة حتى كامل العمر المتبقي للائتمان. سيحدث ذلك إذا تأثر القرض بتدهور كبير. إن الحاجة إلى دمج المعلومات المستقبلية تعني أن تطبيق مبدأ المحاسبة الجديد يتطلب استخدام التقييمات / الإسقاطات للأثر الذي قد تحدثه تغييرات الاقتصاد الكلي على الخسائر المتوقعة.

وتشمل جهود الباحثين في هذه الدراسة في تحديد خسارة العمر المتوقعة للأصول المشار إليها في النقطة (أ) ، مع الأخذ في الاعتبار دائمًا نهج القياس بناءً على احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$EL_{lifetime} = \sum_{t=1}^{T} \frac{EAD_t \times \left(PD_{o,t} - PD_{0,t-1}\right) \times LGD}{(1+EIR)^t}$$

بحيث أن:

$EL_{lifetime}$ هي الخسارة المتوقعة المحسوبة على العمر المتبقي للأصل

EADهو التعرض لفترة t

$PD_{O,t} - PD_{o,t-1}$ هو الفرق بين الاحتمالات الافتراضية التراكمية في الفترة t و t1

LGDهي الخسارة المعطاة للتقصير في حالة التخلف عن السداد في الفترة t

EIRهو معدل الفائدة الفعلي.

كما قدمت دراسة (**البغدادي، ٢٠٢٠**) نموذج مقترح لقياس وتقييم مخاطر الإئتمان بالبنوك التجارية المصرية، حيث تتمثل متغيرات النموذج المقترح في المتغيرات الأساسية التي أقرها البنك المركزي المصري بشأن قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ضوء تطبيق متطلبات معيار IFRS 9 ومقررات اتفاقية بازل ٣، وذلك من خلال الاعتماد على المعادلة التالية:

$$ECL = PD \times EAD \times LGD$$

حيث أن:

ECL : الخسارة الإئتمانية المتوقعة للأداة المالية

PD: ٪ إحتمالية التعثر

EAD: مقدار القروض والتسهيلات الإئتمانية عند التعثر

LGD: ٪ معدل الخسارة عند التعثر

كما أكد على أن الاختلاف بين الخسارة التنظيمية والخسارة المحاسبية سوف ينشأ من احتمالات التعثر استناداً إلى تحديد الجدارة الإئتمانية على أساس التصنيف الداخلي للبنك لحساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة، في حين يتم الاعتماد على أوزان المخاطر الإئتمانية المرجحة لتحديد الجدارة الإئتمانية ومن ثم احتمالات التعثر لتحديد مخاطر الإئتمان وفقاً لمقررات بازل ٣.

وبعد تحليل المحاولات والنماذج السابقة لقياس الخسائر الإئتمانية، يرى الباحثون ما يلي:

- لم يتم تطوير النماذج السابقة لاستيعاب الظروف الاقتصادية القاسية والمتغيرات البيئية المحلية والدولية مثل جائحة كورونا أو أية متغيرات طارئة أخرى، كما لم تتضمن مستويات تدابير الدعم الحكومي التي يتم تقديمها، وبالتالي قد تجد المؤسسات المالية أن تطوير نموذج إضافي مطلوب لسد هذه الفجوة.
- سيكون تحديد المعلومات المستقبلية التي تعكس بشكل مناسب التأثير المحتمل للمتغيرات البيئية والتنظيمية أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة

في ظل النماذج الحالية، وعلى الرغم من التحديات في تحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة، لا يزال يتعين على المؤسسات المالية إجراء تقديرات بناءً على المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبرر في تاريخ كل تقرير، كما يجب على المؤسسات المالية أن تأخذ في الاعتبار التوقعات الاقتصادية الرسمية الصادرة عن البنوك المركزية والسلطات الأخرى وكذلك وحدات الاقتصاديين الداخليين في تقييم شدة ومدة التدهور الاقتصادي الكلي.

- لم تراعي النماذج السابقة العلاقات المتداخلة بين المخاطر المالية وبعضها البعض حيث أن المخاطر الإئتمانية ينتج عنها بالتبعية مخاطر في السيولة لأنه في حالة زيادة المخاطر الإئتمانية في ظل حدوث أزمات طارئة مثل جائحة كورونا قد تجد المؤسسات المالية نفسها في وضع حرج لسداد التزاماتها.
- أفرطت النماذج السابقة في التفاؤل ولم تراعي مبدأ الحيطة والحذر حيث تم اعتماد أكثر من نموذج في ظل مراحل متعددة لعملية قياس وتقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة، ونتيجة لذلك قد تنظر المؤسسات المالية في سيناريو التعافي الاقتصادي على شكل "V" والذي يعكس التعافي السريع للمقترضين المتعثرين، ومع ذلك، نظراً لعدم اليقين بشأن ما إذا كان مثل هذا الانتعاش سيحدث، ينبغي النظر في تضمين سيناريوهات اقتصادية أخرى أكثر هبوطاً، مثل الانتعاش الاقتصادي على شكل حرف "U" حيث تكون وتيرة الانتعاش أبطأ.
- يجب أن تعكس نماذج قياس الخسائر الإئتمانية السيناريوهات الاقتصادية المحتملة، نظراً للطبيعة المتقشية للاضطراب الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديث المدخلات الاقتصادية العامة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ، وسيكون من الضروري النظر في تأثير COVID-19 على قطاعات صناعية وجغرافية محددة – الجمع بين عوامل الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة وتدابير الدعم الحكومي والبطالة مع عوامل خاصة بالقطاع مثل الانخفاض الكبير في أسعار النفط مثلاً – على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية وسيكون أمراً صعباً في ظل النماذج والظروف الحالية، حيث من غير المحتمل أن تعطي البيانات التاريخية التي لا تعكس البيئة الاقتصادية الحالية تنبؤات موثوقة في مثل هذه الأوقات غير المؤكدة.

ثانياً: صياغة النموذج المقترح لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للإطار المقترح:

لم تختلف المعايير المحاسبية والمقررات التنظيمية والرقابية في صياغة نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وإنما يكمن الاختلاف في كيفية تحديد بعض مكونات أو متغيرات النموذج، وعليه فإنه وفقاً للمعايير المحاسبية (IFRS 9)، المعيار المصري (٤٧)، والمقررات التنظيمية والرقابية

(مقررات بازل ٣)، وتوجيهات البنك المركزي المصري، يكون نموذج قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما يلي:

الخسائر الإئتمانية المتوقعة = احتمال التعثر □ الرصيد عند التعثر □ معدل الخسائر عند التعثر

ECL = PD □ EAD □ LGD

وتشتمل تقديرات معادلة نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة على ثلاث مكونات رئيسية هي:

- احتمال التعثر (PD) كتقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فتره زمنية معينة.
- الرصيد عند التعثر كتقدير لمقدار القروض والتسهيلات الإئتمانية عند التعثر (EAD).
- الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد (LGD) والتي هي في الواقع الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات المتوقعة منها الناشئة عن أي ضمانات وعادة ما تكون نسبة مئوية من EAD.

ويشير الباحثون إلى أن احتمال التعثر PD هو الذي يفصل أو يفرق بين نموذج الخسائر الإئتمانية وفقا لمعيار IFRS 9 (نموذج الخسائر المتوقعة) ونموذج الخسائر الإئتمانية وفقا لمعيار IAS 39 (نموذج الخسائر المتكبدة)، حيث أنه في نموذج الخسائر المتكبدة لا يوجد احتمال تعثر لأن التعثر قد حدث بالفعل أي احتمال التعثر (١٠٠٪)، أي أنه في ظل نموذج الخسائر المتكبدة يتم قياس الخسائر الإئتمانية بعد التعثر بينما في ظل نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة يتم قياس الخسائر الإئتمانية قبل التعثر.

هذا وعند قياس خسائر الإئتمان المتوقعة يجب أن يعكس تقدير هذه الخسائر تقدير مبلغ محدد وغير متحيز بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للنقود ومعلومات موثوقة وداعمة ومتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له في تاريخ الاعتراف بالأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

ويعتمد احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على عنصر التقدير لأن معادلة احتسابها تشتمل على ثلاث متغيرات أحدهما متغير فعلى وهو قيمة الأصل المالي المتعثر ولكن يعد كل من المتغيرين الثاني (احتمال التعثر) والثالث (معدل الخسارة الإئتمانية عند التعثر) نسب مئوية تقديرية تحددها الجهات الرقابية أوالبنك بالاعتماد على الأداء التاريخي للعميل وخبرة البنك التراكمية.

هذا ووفقا لمقررات لجنة بازل (٣)، فإن هناك أساليب مختلفة لتقدير مكونات أو متغيرات نموذج الخسائر الإئتمانية وهذه الأساليب هي:

- **الأسلوب المعياري:** يتم تقدير مكونات نموذج الخسائر الانتمائية وفقا لوكالات التصنيف الإئتمانية حيث أن متطلبات رأس المال مقابل المخاطر تساوي ٨٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:** احتمال التعثر فقط يقدر وفقا لظروف البنك أي يترك للبنك تقديره، بينما باقي المكونات تقدر وفقا للجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزي.
- **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** في ظل هذا الأسلوب كل مكونات الخسائر الإئتمانية تقدر وفقا لظروف البنك دون تدخل الجهات الرقابية مثل البنك المركزي.

وبشيء أكثر تفصيلاً حدد البنك المركزي المصري مكونات المخاطر الإئتمانية للبنوك كما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢):

احتمال التعثر Probability of Default (PD): ويقيس احتمال عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل على سداد الالتزامات المالية تجاه البنك خلال فترة زمنية محددة، ويتم تحديدها من خلال التجربة الداخلية للبنك بشأن التصنيف الإئتماني للعميل هذا ووفقا لمقررات لجنة بازل (٣)، فإن هناك أساليب مختلفة لتقدير مكونات أو متغيرات نموذج الخسائر الإئتمانية وهذه الأساليب هي:

- **الأسلوب المعياري:** يتم تقدير مكونات نموذج الخسائر الانتمائية وفقا لوكالات التصنيف الإئتمانية حيث أن متطلبات رأس المال مقابل المخاطر تساوي ٨٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:** احتمال التعثر فقط يقدر وفقا لظروف البنك أي يترك للبنك تقديره، بينما باقي المكونات تقدر وفقا للجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزي.
- **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** في ظل هذا الأسلوب كل مكونات الخسائر الإئتمانية تقدر وفقا لظروف البنك دون تدخل الجهات الرقابية مثل البنك المركزي.
- **Customer's Credit Rating Quality** ، فكلما كان التصنيف جيداً للعملاء كلما انخفضت احتمالات التعثر في السداد، كما يتعين أن يقوم المشرفون من البنوك المركزية باحتساب احتمالات التعثر للأطراف المتعاملين مع كل بنك ، وذلك للتأكد من صحة المعلومات المتوفرة من قبل البنوك، وفي العموم يعتبر الطرف المقابل أو العميل متخلفا عن السداد عندما يتجاوز مدة ٩٠ يوماً على الوفاء بالتزاماته الإئتمانية ، أو أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بتسديد ديونه دون التخلي عن أي ضمانات مرهونة.
- **قيمة المديونية عند التعثر Exposure At Default (EAD):** عبارة عن المبلغ الذي قد يخسره البنك أو قيمة الأموال المعرضة للفقد في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون

القيمة الأسمية للقرض أو المبلغ الأساسي للقرض حيث يتم احتسابه من خلال قيمة القرض بعد استبعاد قيمة الضمانات المالية.

- **الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD):** هي قياس قيمة الخسارة في المحفظة الاستثمارية في حالة حدوث التعثر أو بمعني آخر هي عبارة عن النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل والتي يصعب استردادها عند التعثر، بمعني أن الخسارة عند التعثر هي النسبة المئوية من إجمالي قيمة التعرض الإئتماني في حالة تعثر الطرف المقابل، ومن ثم فإن الخسارة عند التعثر هي نسبة من قيمة المديونية عند التعثر، وتقترح مقررات لجنة بازل أن تكون نسبة الخسارة عند التعثر في حدود ٤٥ % من قيمة المديونية وهذا ما قررته المعايير المحاسبية أيضاً.

ويشير الباحثون إلى كيفية حساب كل مكون من المكونات الثلاثة السابقة لنموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

حساب احتمال التعثر Probability of Default (PD):

يمثل احتمال التعثر PD المعلمة الرئيسية سواء في إطار بازل ٣ أو بموجب متطلبات معيار 9 IFRS وتوجد طرق مختلفة لحساب احتمال تعثر الطرف المقابل، حيث يمكن الاعتماد على احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث وهي (Fitch, Standard & Poor's, Moody's) أو استخدام البنوك لنماذج التعثر Default Models التي تعتمد على أساليب توزيعات الخسائر الإئتمانية Credit Default Swap (CDS) spread مثل توزيع Poisson distribution لحساب احتمالات التعثر داخلياً، ووفقا لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن قيام البنوك التجارية بتحديد احتمالات التعثر فإنه يجب عليها مراعاة ما يلي (البنك المركزي المصري ، ٢٠١٩) :

- يتم تحديد معدل احتمالات التعثر على أساس معدل التعثر التاريخي على مدار من ٣ إلى ٥ سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية المتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلية متضمنة أثر اختبارات الضغوط ونتائجها لمدة ١٢ شهر القادمة للقروض والتسهيلات الإئتمانية المصنفة ضمن المرحلة الاولي، وعلى مدار حياة الأداة المالية بالنسبة للقروض والتسهيلات الانتمائية المصنفة ضمن المرحلة الثانية.
- تتمثل المعلومات المستقبلية التغير في مؤشرات الاقتصاد الكلية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا التالية لتاريخ التقرير المالي بالنسبة للقروض والتسهيلات الإئتمانية المصنفة ضمن المرحلة الأولى، وعلى مدار حياة الأصل المالي من تاريخ التقرير المالي بالنسبة للمصنفة ضمن المرحلة الثانية.

- يتم الحصول على مؤشرات الاقتصاد الكلية من البيانات الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري أو وكالات التصنيف الإئتماني الدولية (Moody's – S & P – Fitch) أو الجهات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.
- بالنسبة للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمال التعثر على أساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية، وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الأجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها.
- يتم إدراج الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك غير المصنفة ضمن المرحلة الثانية.
- اعتماد فرضية أن وجود متأخرات تزيد عن ٣٠ يوماً تعتبر زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية ويتم تصنيف عملائها ضمن المرحلة الثانية، هذا ويتم تصنيف العملاء الذين تزيد متأخراتهم عن ٩٠ يوماً ضمن المرحلة الثالثة، وذلك بالنسبة لكافة أنواع القروض والتسهيلات وأدوات الدين المشابهة.

حساب قيمة المديونية عند التعثر (Exposure At Default (EAD:

عبارة عن المبلغ الذي قد يخسره البنك أو قيمة الأموال المعرضة للفقد في حالة تعثر العميل عن السداد، ويجب الأخذ بالاعتبار المبالغ التي قد يتم استخدامها مستقبلاً من الطرف المقابل كالجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الانتمائية أو المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلاً، وبخلاف ذلك يتم اعتبار كامل التسهيلات على أنه يمثل الرصيد عند التعثر. وكذلك يجب الأخذ في الاعتبار التسهيلات والالتزامات غير المباشرة، ويتم احتساب قيمة المديونية عند التعثر من خلال قيمة القرض بعد استبعاد المبالغ المسددة من برنامج القرض في الفترات السابقة، وكذلك استبعاد قيمة الضمانات المالية.

حساب الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD:

هي النسبة المئوية من إجمالي قيمة التعرض الإئتماني في حالة تعثر الطرف المقابل، ومن ثم فإن الخسارة عند التعثر هي نسبة من قيمة المديونية عند التعثر، ويجب عند حساب هذا المعدل الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- يتمثل معدل الخسارة في المعدل المكشوف نتيجة استبعاد معدل الاسترداد المتوقع ويتمثل معدل الاسترداد في القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر.

حيث أن:

- معدل الخسارة عند التعثر = ١ – معدل الاسترداد
- معدل الاسترداد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من القروض والتسهيلات والضمانات / القروض والتسهيلات الإئتمانية .

- بالنسبة للضمانات التي يتم استخدامها عند حساب معدل الخسارة عند التعثر يتعين مراعاة ما يلي:

- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للأصول المالية المصنفة ضمن المرحلة الأولى يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في مدى زمني قصير (٣ شهور أو أقل) وبدون أن يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الإئتمان.
- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للأصول المالية المصنفة ضمن كل من المرحلة الثانية أو الثالثة يتم الاعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقاً للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٦ يونيو ٢٠٠٥ بشأن أسس الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، في حين يتم حساب قيمة هذه الضمانات طبقا لما ورد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في دىسمبر ٢٠٠٨.

- يمكن الاعتداد بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من نشاط التشغيل كأحد عناصر تحديد معدل الاسترداد بشرط توافر البيانات والمعلومات الموثوق فيها التي يمكن من خلالها تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
- عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك في مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية وأذون وسندات الخزانة بالعملات الأجنبية يتم تطبيق معدل ٤٥ % لهذه الخسارة على الأقل.
- يتم استخدام معدل العائد الأصلي للأصول المالية لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تسبيل الضمانات.
- يتعين الأخذ في الاعتبار أثر القدرة التسويقية وفعالية الإجراءات الخاصة بتسييل الضمانات وتكاليف البيع والتسويق على قيمة الضمانات المستخدمة عند حساب معدل التعثر، وفي هذه

السياق تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد اقترحت أن تكون نسبة الخسارة عند التعثر في حدود ٤٥ % من قيمة المديونية عند التعثر.

هذا ويرى الباحثون أنه يجب تحديث وتطوير نموذج الخسائر الإئتمانية بحيث يتضمن أثر المتغيرات البيئية والتنظيمية مثل جائحة كورونا أوالأزمات المالية وتعويم العملة المحلية وإنخفاض قيمتها وغيرها من المتغيرات، لذلك يرى الباحثون أن هذا التطوير والتحديث للنموذج يتم من خلال النقاط الأتية:

١- **تعديل احتمال التعثر:** بحيث يتم اختيار التصنيفات الإئتمانية الأقل وفقاً لتقارير وكالات التصنيف الإئتمانية الدولية (Moody's – S & P – Fitch)، أو إذا تم استخدام نموذج التمان في حساب احتمال التعثر أن يكون تصنيف قيمة Z كما يلي: (وذلك وفقاً لاعتبارات التحوط في النموذج المقترح وأخذ المتغيرات البيئية في الاعتبار):

قيمة Z = ١,٨١ – ٢,٩٩ أو أكثر

قيمة Z = أقل من ١,٨١

بحيث أنه إذا كانت السلامة المالية للطرف المقابل تقع بين ١,٨١ – ٢,٩٩ أو أكثر فيصنف ضمن المرحلة الثانية للنموذج على مدي عمر الأدوات المالية، بينما إذا كانت السلامة المالية للطرف المقابل أقل من ١,٨١ يصنف ضمن المرحلة الثالثة للنموذج.

أو بصفة عامة يمكن تعديل احتمال التعثر من خلال المعادلة الأتية:

احتمال التعثر المقترح = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

حيث معدل خطر الأزمات الطارئة يحدده البنك وفقاً لمؤشرات الاقتصاد الكلية.

٢- **تعديل معدل الخسائر الإئتمانية :** يجب تضمين مخاطر السيولة بنموذج الخسائر الإئتمانية لأن السيولة تتأثر بشكل مباشر بالخسائر الإئتمانية ، حيث أن حدوث اختلاف بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة مع مرور الوقت يؤدي إلى حدوث خسائر، ويرى الباحثون أنه يتم تضمين خطر السيولة كما يلي:

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١- نسبة تغطية السيولة

حيث نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم

وبالتالي يرى الباحثون أن:

معدل الخسائر الإئتمانية المقترح = معدل الخسائر الإئتمانية + معدل خطر السيولة

معدل الخسائر الإئتمانية المقترح = ٤٥٪ + (١- نسبة تغطية السيولة)

٣- نظراً لزيادة المخاطر الإئتمانية في ظل الأزمات وخاصة في ظل أزمة كورونا وأزمة انخفاض قيمة العملة المحلية فإنه يجب قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية بدلاً من قياسها على مدار ١٢ شهر فقط، أي اعتماد المرحلة الثانية والثالثة فقط في نموذج قياس الخسائر الإئتمانية وفقاً لمعيار IFRS 9، وتبعاً لذلك يرى الباحثون ضرورة الغاء المنهج المبسط واعتبار كل الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية مرتفعة، كما يوصي الباحثون بتبني المنهج العام ولكن مع بعض التعديلات وهي عدم القيام بتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الإئتمانية واعتبار أن كل الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية مرتفعة وجوهرية.

ويصبح النموذج المقترح وفقاً لمقترحات الباحثون كما يلي:

الخسائر الإئتمانية المتوقعة =

احتمال التعثر المعدل □ الرصيد عند التعثر □ معدل الخسائر المعدل عند التعثر

حيث:

احتمال التعثر المعدل = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

معدل الخسائر الإئتمانية المعدل = معدل الخسائر الإئتمانية + معدل خطر السيولة

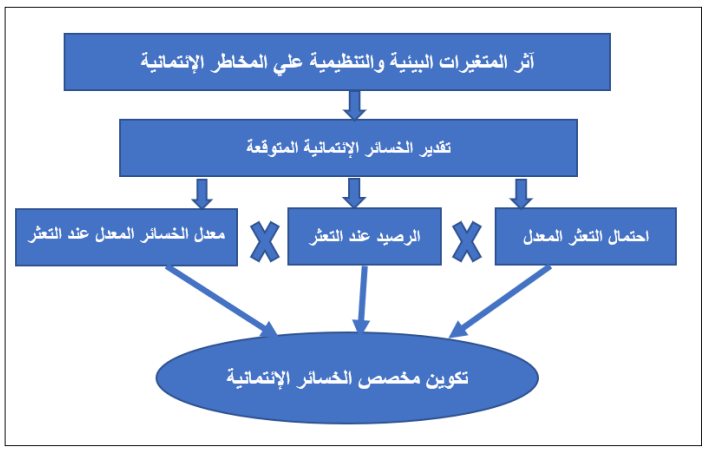

شكل رقم (١) إعداد الباحثون

ثالثاً: أثر الإطار المقترح لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على تحسين جودة التقارير المالية وضبط أداء البنوك:

تتمثل أهمية التقارير المالية في كونها وسيلة أساسية في توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وتقديم تاريخ مستمر ومعبراً عنه بوحدات نقدية، وبالتالي مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة بها، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، يحددان جودة تلك التقارير، ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها، وبذلك يثار الجدل حول ما إذا كان يجب تضمين معلومات أكثر أو أقل، إنما يعتمد على الأهداف المتضاربة بين واضعي المعايير المحاسبية من جانب والمؤسسات المهنية من ناحية أخرى، حيث تهدف المؤسسات المهنية إلى توفير المعلومات للمستثمرين، في حين أن الثاني يريد تحقيق المزيد من المكاسب المادية وبالتالي، فمن وجهة نظر المستثمرين فأنهم يرغبون في تحقيق أقصى قدر من المعلومات، ومع ذلك، عند التعامل مع الاعتراف والقياس، يميل المحاسبون إلى تجنب الالتزام بالمعيار المحاسبي إذا كانت الأرقام الناتجة يخاف من عدم كونها تمثيلاً صادقاً للظواهر التي يتم تصويرها في البيانات المالية وذلك للعمل على تقييد إدارة الأرباح، وفقا لمنظور الحيطة، وبالتالي فأن الالتزام بالمعيار والذى أثر على مخصصات الخسائر الإئتمانية والاحتياطي، وكفاية رأس المال له بالبديهة تأثير قوى على القوائم المالية. (الشرقاوي، ٢٠٢٠، ص ٢٨).

مما لا شك فيه أن مؤشرات الأداء المالي تساهم في إظهار كفاءة وفاعلية المنشأة الاقتصادية حيث إنها تساعد في تقييم أداء المنشأة في كل من مجالات الربحية والكفاءة المالية والسيولة ويتأثر الأداء المالي للمنشأة بعدة عوامل منها أولاً العوامل التنظيمية وتتمثل فيه حجم البنك، البرامج المحاسبية المستخدمة، الكوادر الإدارية، ثانياً العوامل البيئية وتتمثل في القوانين والتشريعات التي يتم فرضها على البنك سواء من البنك المركزي أو الدولة والموارد التي يتم الاعتماد عليها والمناخ الاستثماري والأمان لذلك تعتبر المعايير المحاسبية الدولية من العوامل البيئية التي يتأثر الأداء المالي للبنك نتيجة لأنه يتم تطبيقها في القوائم المالية لذلك تسعى جميع المنشآت الاقتصادية بتطبيق كل ما يساهم في تحسين عملية قياس الأداء المالي.

ويخلص الباحثون مما سبق أن النموذج المقترح لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة يؤثر على تحسين جودة التقارير المالية وضبط أداء البنوك من خلال ما يلي:

- إن تطبيق النموذج المقترح يعمل على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية حيث أنه يزيد من قدرتهم التنبؤية نظراً لأنه لا يعتمد فقط على البيانات التاريخية أو الماضية ولكنه يعتمد أيضاً على

معلومات ذات نظرة مستقبلية مما يجعل من السهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها وذلك من خلال اعتماد احتمال التعثر المعدل.

- ينتهج النموذج المقترح سياسة التحوط لتفادي الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال اعتماد المرحلة الثانية والثالثة وإلغاء المرحلة الأولى بمعنى قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، وبالتالي يعزز ذلك ثقة المساهمين والمودعين مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات.
- إن تطبيق النموذج المقترح يؤدي إلى الاعتراف المبكر بخسائر الإئتمان المتوقعة وهذا الاعتراف يحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحد من الخطر الإئتماني.
- إن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للنموذج المقترح لا تمثل أفضل أو أسوء تقدير لخسائر الإئتمان المتوقعة ولكنها المتوسط المرجح للتوقعات المحتملة وذلك يعني عدم وجود مبالغة في تقدير الخسائر.
- النموذج المقترح يأخذ في الاعتبار أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مخاطر السيولة مما يجعل البنك أكثر تحوطاً للمستقبل من خلال دراسة وربط المخاطر المالية ببعضها البعض سواء مخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة، حيث أنه في ظل المتغيرات البيئية مثل جائحة كورونا تزداد مخاطر السيولة لدى البنك نتيجة زيادة المخاطر الإئتمانية ، لذلك فإن النموذج المقترح يتحوط للأزمات الخارجية والمتغيرات البيئية.
- يساعد النموذج المقترح علي زيادة القدرة على التنبؤ بمخاطر السيولة في أي وقت وبالتالي زيادة فاعلية إدارة مخاطر السيولة، ووضع الية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة على ان تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للبنوك يتم من خلالها المراجعة الدورية للمعلومات المحاسبية الواردة بشأن عملية إدارة السيولة وكذلك فيما يتعلق بتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية توفير السيولة .حيث أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية قد يؤدي الى تخفيض احتمالات التعرض لمخاطر السيولة لاسيما في ظل تحسين مستوي الشفافية والموضوعية الذي من شانه تخفيض حالة عدم التأكد بالنسبة لمستوي سيولة المؤسسة المالية، وذلك من خلال التركيز على خاصية المعلومات المحاسبية في تقديم أساسا ملائما للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية تفيد في تحديد درجة السيولة والملاءة المالية وذلك عن طريق معرفة نتائج الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المؤسسة المالية، وبالتالي تعزيز القدرة علي تحليل مصادر الأموال واستخداماتها.

- يعتبر النموذج المقترح مثالاً فعالاً لإدارة المخاطر في البنوك لأنه يعتمد على استخدام نموذج واحد فقط للأدوات المالية، وذلك يختلف عن المعيار IFRS 9 الذي يعتمد أكثر من نموذج للأدوات المرتفعة المخاطر ونموذج للأدوات المنخفضة المخاطر.
- إن النموذج المقترح له تأثير هام على بعض بنود وعناصر القوائم المالية وبالتالي يؤثر على مؤشرات الأداء المالي لما يحدثه من تغيرات في الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، حيث أنه يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان لكل الأدوات المالية وليس فقط التي حدث لها خسارة، كما أن التحول من قياس خسائر الإئتمان على مدى ١٢ شهر إلى قياس خسائر الإئتمان على مدى عمر الأداة المالية سيؤدي إلى العديد من التغيرات في مسموحات الخسائر.
- سوف يساهم النموذج المقترح في المزيد من الشفافية والدقة والملائمة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية مما ينعكس على دلالتها ويزيد من مصداقيتها وتحسين عملية اتخاذ القرارات:

- اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى النموذج المقترح سوف يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال مما يساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك.
- يساعد النموذج المقترح البنوك على تحديث الافتراضات والتنبؤات المرتبطة بتقدير التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لتعكس التأثيرات المحتملة من تفشي جائحة كورونا وتحديد موقف السيولة بالبنوك.
- يساعد النموذج المقترح البنوك على مراجعة الميزانيات والتنبؤات والافتراضات الأخرى من تاريخ اختبار انخفاض القيمة السابق الذي تم استخدامه لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأداة المالية ليعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية، وعلى وجه التحديد معالجة المخاطر المتزايدة والشكوك المحتملة من تفشي جائحة كورونا.
- قد تكون منهجية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً للنموذج المقترح طريقة أفضل لتقدير المبلغ القابل للاسترداد من استخدام سيناريو منفرد يعتمد نتيجة واحدة متوقعة للتنبؤ بالمخاطر المتزايدة وعدم اليقين نتيجة تفشي جائحة كورونا ويمكن تضمين التأثير المحتمل للتدابير المتخذة للسيطرة على انتشار جائحة كورونا كسيناريوهات إضافية في منهجية تقدير التدفقات النقدية المتوقع.

- يعكس النموذج المقترح القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية عند استخدام القيمة العادلة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.
- يوفر تطبيق النموذج المقترح نطاق واسع من المعلومات سوف يحتاجه البنك وتشمل معلومات عن الحالة الاقتصادية الكلية ومعلومات على مستوى القطاع والمخاطر على المستوى الإقليمي وغيرها من المعلومات التشغيلية والاستراتيجية.
- يعمل النموذج المقترح على مراعاة كافة الأطراف ذوي المصلحة وبالتالي تحسين الشفافية في عملية إدارة المخاطر لدى البنوك وتحسين منهجية الاعتراف بالخسائر الإئتمانية من خلال دراسة وتحليل المعلومات الإئتمانية من داخل وخارج المنظمة.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية:

يقوم الباحثون من خلال الدراسة التطبيقية بتحليل واستعراض كيفية قياس الخسائر الائتمانية ومخاطر الائتمان التي تواجه بعض البنوك التجارية المصرية على المستويات المختلفة سواء بنوك قطاع عام أو بنوك قطاع خاص أو بنوك فروع أجنبية وذلك بالاعتماد على التقارير والبيانات المالية المنشورة في هذه البنوك، حيث تتمثل عينة الدراسة في ثلاث بنوك كما يلي:

- بنوك قطاع عام: البنك الأهلي المصري
- بنوك قطاع خاص: البنك التجاري الدولي CIB
- فروع أجنبية: بنك قطر الوطني الأهلي QNB

وتتمثل الإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في إجراء التحليل الاحصائي فيما يلي:

١- فروض الدراسة.

٢- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

حيث تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

الفرض الرئيسي للبحث: " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في البنوك المختلفة "

وتتمثل الأساليب الإحصائية المستخدمة فيما يلي:

١- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics.

تشمل بعض المقاييس الإحصائية مثل النسبة والوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك لتحديد سمات وخصائص واتجاهات عينة الدراسة.

٢- الإحصاء التطبيقي Applied Statistics.

حيث تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للتحقق من فرضيات الدراسة واجرائها مثل:

- اختبار شابيرو ويلك Shapiro–Wilk واختبار سميرنوف– كولومنجروف–Kolmogorov Smirnov للطبيعية
- اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test لعينتين مرتبطين.
- اختبار مان ويتني Mann – Whitney لعينتين مستقلين

استعراض قياس الخسائر الائتمانية في البنوك المعنية قبل وبعد تطبيق النموذج المقترح لقياس الخسائر الائتمانية:

أولاً: بنوك قطاع عام:

البنك الأهلي المصري: تم التطبيق علي بيانات ٢٠٢٠م

قدم الباحثون النموذج المقترح التالي لقياس الخسائر الائتمانية:

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر المعدل الرصيد عند التعثر معدل الخسائر المعدل عند التعثر

حيث:

احتمال التعثر المعدل = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

الرصيد عند التعثر = رصيد القروض والتسهيلات وأدوات الدين

معدل الخسائر الائتمانية المعدل = معدل الخسائر الائتمانية + معدل خطر السيولة

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١– نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم

ويتم تطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية للبنك الأهلي المصري في عام ٢٠٢٠ وذلك كما يلي:

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر المعدل الرصيد عند التعثر معدل الخسائر المعدل عند التعثر

احتمال التعثر المعدل = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

سوف يعتبر الباحثون أن احتمال التعثر في ظل الظروف العادية هو الاحتمال الذي وضعه البنك وفقاً للتصنيف الداخلي للديون ذات المتابعة العادية سواء لأرصدة القروض والتسهيلات للأفراد أو المؤسسات أو الأرصدة لدى البنوك أو أدوات الدين الأخرى، كما يعتبر الباحثون أن معدل خطر

الأزمات الطارئة هو الفرق بين احتمال التعثر في ظل الديون ذات المتابعة الخاصة واحتمال التعثر في ظل الديون الجيدة.

وبذلك سوف يعتمد الباحثون على احتمالات التعثر الأتية طبقاً للتصنيف الداخلي للبنك وسوف يتم تطبيقها على كافة البنوك محل الدراسة حتى تتم المقارنة على أساس سليم وموضوعي:

قروض وتسهيلات للأفراد:

قروض الأفراد	نطاق احتمالية الإخفاق PD
ديون جيدة	٠ – ٥٪
المتابعة العادية	٥٪ – ١٠٪
المتابعة الخاصة	أكبر من ١٠٪
ديون غير منتظمة	١٠٠٪

احتمال التعثر المعدل للقروض وتسهيلات للأفراد = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

= ١٠٪ + (١٠٪ – ٥٪) = ١٥٪

إذن احتمال التعثر المعدل = ١٥٪

قروض وتسهيلات للشركات:

قروض لمؤسسات وشركات	نطاق احتمالية الإخفاق PD
ديون جيدة	١–١٢ ٪
المتابعة العادية	١٢٪ – ٢١٪
المتابعة الخاصة	٢١٪ – ٢٧٪
ديون غير منتظمة	١٠٠٪

احتمال التعثر المعدل للقروض وتسهيلات للشركات = احتمال التعثر في ظل الظروف العادية + معدل خطر أزمات طارئة

= ٢١٪ + (٢٧٪ – ١٢٪) = ٣٦٪

إذن احتمال التعثر المعدل = ٣٦٪

قروض وتسهيلات البنوك:

تعامل معاملة احتمال التعثر في ظل الظروف العادية للشركات، أي أن احتمال التعثر = ٢١٪

أذون خزانة:

تعامل معاملة احتمال التعثر في ظل الظروف العادية للشركات، أي أن احتمال التعثر = ٢١٪

سندات حكومية وسندات أخرى:

تعامل معاملة احتمال التعثر في ظل الظروف العادية للشركات، أي أن احتمال التعثر = ٢١٪

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١- نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم

نسبة تغطية السيولة = ٢٢١٥١٦٥ ٢٠٣٠٥٦٠ = ١٠٩٪

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١- نسبة تغطية السيولة

= ١٠٠٪ - ١٠٩٪ = -٩٪

معدل الخسائر الائتمانية المعدل = معدل الخسائر الائتمانية + معدل خطر السيولة

= ٤٥٪ - ٩٪ = ٣٦٪

قروض وتسهيلات للأفراد = ١٢٣٦٩٩ *٣٦٪* ١٥٪= ٦٦٨٠

قروض وتسهيلات للشركات = ٧٣٧١٢٦ * ٣٦٪* ٣٦٪ = ٩٥٥٣٢

قروض وتسهيلات البنوك = ٤٢٠١ * ٢١٪ * ٣٦٪ = ٣١٨

أذون خزانة = ٣٣٣١٠* ٢١٪ * ٣٦٪ = ٢٥١

سندات حكومية وسندات أخرى = ٤٩٦٢ * ٢١٪ * ٣٦٪ = ٣٧٥

وعلى هذا تكون الخسائر الائتمانية في البنك الأهلي المصري قبل وبعد تطبيق النموذج المقترح كما يلي: (اعداد الباحثون) المبالغ بالمليون جنيه:

الخسائر الائتمانية	قبل تطبيق النموذج المقترح	بعد تطبيق النموذج المقترح
قروض وتسهيلات للأفراد	٢٠١٧	٦٦٨٠
قروض وتسهيلات للشركات	٣٠٦١٤	٩٥٥٣٢
قروض وتسهيلات البنوك	٢٤	٣١٨
أذون خزانة	١٢	٢٥١
سندات حكومية وسندات أخرى	٤٩٩	٣٧٥

الإجمالي	**٣٣١٦٦**	–
مخصص الالتزامات العرضية	١٦٤٨	–
الإجمالي	**٣٤٨١٤**	**١٠٣١٥٦**
نسبة الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض وأدوات الدين	٪٤	٪١١

نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وأدوات الدين:

قبل تطبيق النموذج المقترح = ٣٤٨١٤ ÷ ٩٠٣٢٩٨ = ٪٤

بعد تطبيق النموذج المقترح = ١٠٣١٥٦ ÷ ٩٠٣٢٩٨ = ٪١١

بالنسبة للإحصاءات الوصفية يتضح مما سبق ما يلي:

١. اعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية في البنك الأهلي المصري لعام ٢٠٢٠ لتمثل الحالة قبل تطبيق الإطار المقترح، واعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ أيضاً لتمثل الحالة بعد تطبيق الإطار المقترح من قبل الباحثون.

- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الأفراد قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل 5.8% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 6.5% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الشركات قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل 87.9% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 92.6% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح
- في حيث أن الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات البنوك قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل ٠.٠٧% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل ٠.٣ % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أذون الخزانة قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل 0.03% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 0.24 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح.

- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن السندات الحكومية والسندات قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل 1.4 % من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين أنها تمثل 0.4 % من إجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح.
- أن نسبة مخصص الالتزامات العرضية قبل تطبيق النموذج المقترح تمثل 4.7% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين أنه غير موجود بعد تطبيق النموذج المقترح.
- أن متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح قد بلغ 3774بانحراف معياري 12183 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 24 و15341 على التوالي.
- في حين أن متوسط الخسائر الائتمانية بعد تطبيق النموذج المقترح قد بلغ 6148 بانحراف معياري 41961تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 56 و12247 على التوالي.

بالنسبة للفرض الرئيسي الثالث في حالة البنك الأهلي المصري، فإنه لاختبار الفرض القائل بأنه " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في البنك الأهلي المصري "

لابد أولاً من التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي لتحديد الأسلوب الاحصائي الملائم، لذا بالاعتماد على اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk أظهرت النتائج ما يلي:

نتائج اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk للطبيعية

	اختبار شابيرو ويلك	
	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
قبل تطبيق النموذج المقترح	.543	.000
بعد تطبيق النموذج المقترح	.540	.000

أظهرت النتائج أن قيمة P–Value (Sig.) اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا نستخدم اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test وأظهرت نتائجه ما يلي:

نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test

	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
اختبار ولكوكسون	-2.128	.033

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P–Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك الأهلي المصري " بدرجة ثقة ٩٥%.

هذا ويرى الباحثون أنه يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك الأهلي المصري وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

ثانياً: بنوك قطاع خاص:

البنك التجاري الدولي:

ذكر الباحثون انهم سوف يقومون بتوحيد معدلات احتمال التعثر لكافة البنوك محل الدراسة لذلك ستخدم الباحثون المعدلات السابقة، بينما تكون نسبة تغطية السيولة في البنك التجاري الدولي كما يلي:

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١– نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم

نسبة تغطية السيولة = ٣٩٠٤٣٤٣٠٦ ٣٥١١٧٧٦٤٠= ١١١٪

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١– نسبة تغطية السيولة

= ١٠٠٪ – ١١١٪ = –١١٪

معدل الخسائر الائتمانية المعدل = معدل الخسائر الائتمانية + معدل خطر السيولة

= ٤٥٪ – ١١٪ = ٣٤٪

قروض وتسهيلات للأفراد = ٣٦٣٠٠ * ١٥٪* ٣٤٪ = ١٨٥٢

قروض وتسهيلات للشركات = ١٠٠٠٥٨ * ٣٦٪* ٣٤٪ = ١٢٢٤٧

قروض وتسهيلات البنوك = ٧٨٧ * ٢١٪ * ٣٤٪ = ٥٦

أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل = ١٤٦٢١٣* ٢١٪ * ٣٤٪ = ١٠٤٤٠

وتكون الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد تطبيق الإطار المقترح كما يلي: (اعداد الباحثون) المبالغ بالمليون جنيه:

الخسائر الائتمانية	قبل تطبيق الإطار المقترح	بعد تطبيق الإطار المقترح
قروض وتسهيلات للأفراد	١٠٩٤	١٨٥٢
قروض وتسهيلات للشركات	١٥٣٤١	١٢٢٤٧
قروض وتسهيلات البنوك	٢٤	٥٦
أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل	٦٢٠	١٠٤٤٠
الإجمالي	**١٧٠٧٩**	–
مخصص الالتزامات العرضية	١٧٩١	–
الإجمالي	**١٨٨٧٠**	**٢٤٥٩٥**
نسبة الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض وأدوات الدين	٪٧	٪٩

نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وأدوات الدين:

قبل تطبيق النموذج المقترح = ١٨٨٧٠ ▯ ٢٨٣٣٥٨ = ٪٧

بعد تطبيق النموذج المقترح = ٢٤٥٩٥ ▯ ٢٨٣٣٥٨= ٪٩

بالنسبة للإحصاءات الوصفية يتضح مما سبق ما يلي:

٢. اعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية في البنك التجاري الدولي لعام ٢٠٢٠ لتمثل الحالة قبل تطبيق الإطار المقترح، واعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ أيضاً لتمثل الحالة بعد تطبيق الإطار المقترح من قبل الباحثون ، بعد تطبيق متغيرات النموذج على بيانات البنك.

- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الأفراد قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 5.8%من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل ٧.٥ % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الشركات قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 81.3% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 49.8% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح
- في حين أن قروض وتسهيلات البنوك قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 0.13% من اجمالي الخسائر الائتمانية، حيث انها تمثل 0.23 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح

- إن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 3.3% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 42.4% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح
- إن مخصص الالتزامات العرضية قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 9.5% من اجمالي الخسائر الائتمانية، وغير موجود بعد تطبيق الإطار المقترح
- أن متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح قد بلغ 3774 بانحراف معياري 6498 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 24و15341 على التوالي.
- في حين أن متوسط الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح قد بلغ 3774 بانحراف معياري 6498 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 56و12247 على التوالي.

بالنسبة للفرض الرئيسي الثالث في حالة البنك التجاري الدولي CIB، فإنه لاختبار الفرض القائل بأنه " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في البنك التجاري الدولي CIB "

لابد أولاً من التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي لتحديد الأسلوب الاحصائي الملائم، لذا بالاعتماد على اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk أظهرت النتائج ما يلي:

نتائج اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk للطبيعية

	اختبار شابيرو ويلك	
	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
قبل تطبيق النموذج المقترح	.686	.008
بعد تطبيق النموذج المقترح	.865	.018

أظهرت النتائج أن قيمة P–Value (.Sig) اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا نستخدم اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test. وأظهرت نتائجه ما يلي:

نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test

	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
اختبار ولكوكسون	-1.992	.046

أظهرت النتائج أن قيمة (Sig.) P–Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك التجاري الدولي CIB " بدرجة ثقة ٩٥% .

هذا ويرى الباحثون أنه يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك التجاري الدولي وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

ثالثاً: بنوك فروع أجنبية:

بنك قطر الوطني الأهلي:

ذكر الباحثون أنهم سوف يقومون بتوحيد معدلات احتمال التعثر لكافة البنوك محل الدراسة لذلك يستخدم الباحثون المعدلات السابقة، بينما تكون نسبة تغطية السيولة في بنك قطر الوطني الأهلي كما يلي:

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١- نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة اجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم

نسبة تغطية السيولة = ٢٨٠١٩٥ ٢٤١٣١٨= ١١٦٪

معدل خطر السيولة (كما يقترح الباحثون) = ١- نسبة تغطية السيولة

= ١٠٠٪ - ١١٦٪ = -١٦٪

معدل الخسائر الائتمانية المعدل = معدل الخسائر الائتمانية + معدل خطر السيولة

= ٤٥٪ - ١٦٪ = ٢٩٪

قروض وتسهيلات للأفراد = ٣٢٤٥٥ * ١٥٪* ٢٩٪ = ١٤١٢

قروض وتسهيلات للشركات = ١٤٠٤٦٥ * ٣٦٪* ٢٩٪ = ١٤٦٦٥

قروض وتسهيلات البنوك = ٧٠٧٩ * ٢١٪ * ٢٩٪ = ٤٣١

أذون خزانة = ٤٢٠٢٢* ٢١٪ * ٢٩٪ = ٢٥٥٩

أدوات دين بالتكلفة المستهلكة = ٤٧٦١٣* ٢١٪ * ٢٩٪ = ٢٨٩٩

أدوات دين من خلال الدخل الشامل الاخر = ١٨٥٥* ٢١٪ * ٢٩٪ = ١١٣

وتكون الخسائر الائتمانية في بنك قطر الوطني الأهلي قبل وبعد تطبيق الإطار المقترح كما يلي: (إعداد الباحثون) المبالغ بالمليون جنيه:

الخسائر الائتمانية	قبل تطبيق الإطار المقترح	بعد تطبيق الإطار المقترح
قروض وتسهيلات للأفراد	٦٦٥	١٤١٢
قروض وتسهيلات للشركات	٨٥٢١	١٤٦٦٥
قروض وتسهيلات البنوك	١١	٤٣١
أذون خزانة	١٨	٢٥٥٩
أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	٣	٢٨٩٩
أدوات دين من خلال الدخل الشامل الاخر	١١٦	١١٣
الإجمالي	**٩٣٣٤**	–
مخصص الالتزامات العرضية	٤٧٣	–
الإجمالي	**٩٨٠٧**	**٢٢٠٧٩**
نسبة الخسائر الائتمانية إلى إجمالي القروض وأدوات الدين	٪٤	٪٨

نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وأدوات الدين:

قبل تطبيق النموذج المقترح = ٩٨٠٧ ▯ ٢٧١٤٨٩ = ٪٤

بعد تطبيق النموذج المقترح = ٢٢٠٧٩ ▯ ٢٧١٤٨٩= ٪٨

بالنسبة للإحصاءات الوصفية يتضح مما سبق ما يلي:

٣. اعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية في بنك قطر الوطني الاهلي لعام ٢٠٢٠ لتمثل الحالة قبل تطبيق الإطار المقترح، كما اعتمد الباحثون بيانات القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ أيضاً لتمثل الحالة بعد تطبيق الإطار المقترح من قبل الباحثون ، بعد تطبيق متغيرات النموذج على بيانات البنك.

- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الأفراد قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 6.78% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 6.395% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح.

- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الشركات قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 86.89% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 66.4% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح. في حين أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات البنوك قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 0.11% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 1.95 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح
- كما أن الخسائر الائتمانية الناتجة عن أذون خزانة قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 0.18% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 11.59 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح
- إن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أدوات دين بالتكلفة المستهلكة قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 0.03% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل 13.13% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح.
- إن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أدوات دين من خلال الدخل الشامل الاخر قبل تطبيق الإطار المقترح تمثل 1.18%، في حين انها تمثل 0.51% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح.
- إن مخصص الالتزامات العرضية قبل تطبيق الإطار المقترح، تمثل 4.8% من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها غير موجودة بعد تطبيق الإطار المقترح.
- ان متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح قد بلغ 1401 بانحراف معياري 3150 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 3و8521 على التوالي. في حين ان متوسط الخسائر الائتمانية بعد تطبيق الإطار المقترح قد بلغ 3679 بانحراف معياري 5494تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 113 و14665على التوالي.

بالنسبة للفرض الرئيسي الثالث في حالة بنك قطر الوطني الأهلي QNB، فإنه لاختبار الفرض القائل بأنه " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق النموذج المقترح وبعد تطبيق النموذج المقترح في بنك قطر الوطني الأهلي QNB "

لابد أولاً من التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي لتحديد الأسلوب الاحصائي الملائم، لذا بالاعتماد على اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk أظهرت النتائج ما يلي:

نتائج اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk للطبيعية

اختبار شابيرو ويلك	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
قبل تطبيق النموذج المقترح	.504	.000
بعد تطبيق النموذج المقترح	.650	.001

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P-Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا نستخدم اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test. وأظهرت نتائجه ما يلي:

نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test

	إحصاء الاختبار	المعنوية .Sig
اختبار ولكوكسون	-2.028	.043

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P-Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في بنك قطر الوطني الأهلي QNB " بدرجة ثقة ٩٥%.

هذا ويرى الباحثون أنه يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في بنك قطر الوطني الأهلي وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

خلاصة البحث:

نظراً لاهتمام البحث بمحاولة بناء إطاراً محاسبياً يحقق القياس والتقييم بشكل موضوعي لمخاطر الإئتمان بالبنوك التجارية، فقد تناول هذا البحث دراسة وعرض الإطار المقترح للدراسة من خلال ثلاثة أقسام، حيث تناول القسم الأول الإطار المقترح للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وذلك من خلال عرض الهدف ومفاهيم الإطار المقترح والخصائص النوعية للمعلومات وفقاً للإطار

المقترح، كما تم تناول مقومات ومتطلبات تطبيق الإطار المقترح، أما القسم الثاني فقد تناول نموذج المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ضوء الإطار المقترح وذلك من خلال عرض المحاولات والجهود السابقة لوضع نموذج للمحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وقد تم عرض وصياغة نموذج المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية وفقاً للإطار المقترح وأخيراً تم تناول أثر الإطار المقترح على تحسين جودة التقارير المالية وضبط أداء البنوك، ونظراً للحاجة للتأكد لصحة ما جاء بالإطار النظري للدراسة فتم التحقق عملياً من صحة فرضية الدارسة من خلال الدراسة التطبيقية التي تم عرضها من خلال القسم الثالث الدراسة التطبيقية.

نتائج البحث:

أسفرت الدراسة النظرية والتطبيقية عن العديد من النتائج منها ما يلي:

١. الخسارة الائتمانية المتوقعة للأصل المالي هي المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتعلقة بمخاطر حدوث التعثر في السداد كأوزان ترجيحية، أو بمعنى أخر هي القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع على مدى العمر المتوقع للأصل والذي يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي من المتوقع أن تحصل عليها المؤسسة فعلياً.

٢. تواجه البنوك بعض المشاكل عند ممارسة عمليات الإقراض وهي ما تسمى بالمخاطر الائتمانية حيث تواجه البنوك مشكلة تقدير وقياس المخاطر المختلفة التي تحيط بالقروض ومن ثم محاولة التقليل من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنوك لعوائد من هذه القروض وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها.

٣. تعد الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) – والذي يعتمد نهج الخسارة المتكبدة – الدافع الأساسي نحو إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وتبني نهج الخسارة المتوقعة، ومن أهم هذه الانتقادات أن تصنيف الأصول المالية الوارد في المعيار يعتمد على نية الإدارة وهو ما يؤدى إلى استناد التصنيف على الحكم الشخصي للإدارة، مما يصعب معه تحقيق القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها عبر الفترات المالية أو بين المنشآت وبعضها البعض.

٤. تفشي فيروس كورونا له العديد من الأثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، واضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة

خسائر الائتمان المتوقعة، وتبويب الأدوات المالية، وقياس القيمة العادلة، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية والضرائب.

٥. يؤدي تطبيق الإطار المقترح للبحث إلى تلبية أهداف التقارير المالية، ومعالجة أوجه القصور التي توجه لها، مما يلبي احتياجات المستخدمين المختلفين لتلك التقارير المالية، وتحسين جودة المعلومات التي يتم توفيرها، وذلك من خلال نموذج أكثر فعالية للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٦. يؤدي تطبيق الإطار المقترح أيضاً إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات وما ينتج عنه من آثار إيجابية مثل زيادة القيمة السوقية للمنشأة وتخفيض تكلفة رأس المال، ودعم مستوى الشفافية، وذلك من خلال توفير بيئة للمعلومات عن تأثير المستجدات البيئية والأزمات، مع ما يترتب على دعم الشفافية من آثار إيجابية على قيمة المنشأة على المدى الطويل.

٧. يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك الأهلي المصري وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

٨. يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في البنك التجاري الدولي وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

٩. يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق الإطار المقترح وبعد تطبيق الإطار المقترح في بنك قطر الوطني الأهلي وذلك بسبب تعديل احتمالات التعثر وأخذ النسب الأكثر تحوطاً، والأخذ في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة عند قياس المخاطر الائتمانية مما يعزز من كفاءة وقوة تأثير النموذج المقترح.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يوصي البحث بما يلي:

١. يجب أن يتم أخذ المستجدات البيئية والتنظيمية في الاعتبار خاصة أزمة كورونا عند المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وصياغة المعايير المحاسبية بصفة عامة لأن الممارسات المحاسبية تتأثر دائماً بمستجدات البيئة المحيطة بها.

٢. يجب توفير قاعدة بيانات متطورة في البنوك يتم من خلالها تصنيف وتقييم جدارة الأدوات المالية سواء تم التقييم وفقاً للتصنيف الداخلي للبنوك أو وفقاً للهيئات الخارجية الرقابية.
٣. يجب أن توفر المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات تمكن من تقييم أداء البنك والقدرة على إحداث فرق في التقييمات بما يكون له تأثير على عملية اتخاذ القرارات، وأيضاً يكون لها القدرة على توفير معلومات موجزة عن الجوانب الهامة والتي سيكون لها تأثير جوهري هام على أداء البنك وتقييم الجدارة الائتمانية للأدوات المالية.
٤. يجب أن تتولى الإدارة العليا للبنوك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات إدارة مخاطر الإئتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض، وذلك لتحديد المخصصات بشكل مستمر وفقا لسياسات وإجراءات البنك المعلنة والإطار المحاسبي المطبق والإرشادات الرقابية ذات الصلة، كما يجب تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
٥. يجب أن تتبني وتلتزم البنوك بمنهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الإئتمان والقياس الموضوعي لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض، وكذلك الاخذ في الاعتبار كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة، وعدم الاعتماد على اية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير خسائر الإئتمان المتوقعة.
٦. ضرورة امتلاك البنوك لسياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنوياً على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الإئتمان، وبما أن تقييم مخاطر الإئتمان قد ينطوي على استخدام الاحكام التقديرية فإنه يتعين وجود طرف مستقل مسؤول عن المراجعة المستقلة لعملية التحقق من صحة النموذج المطبق.
٧. يجب على المراقبين تقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر الإئتمانية للبنك بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة، مع ضرورة الاقتناع بتبني البنك لممارسات ائتمانية سليمة وأنه يلتزم بتطبيقها.
٨. حتمية التأكد من أن الأساليب المستخدمة لتحديد المخصصات توفر قياساً سليماً لخسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً للإطار المحاسبي المعمول به، وأن سياسات وممارسات البنك تتفق مع المبادئ الواردة في هذه الإرشادات الرقابية.

٩. أن يكون هناك تعاون وتناسق بين الإدارات المختلفة للمؤسسات المالية مثل إدارة المخاطر والحوكمة وإدارة الإئتمان وإدارة الازمات، وذلك لترشيد القرارات وسرعة الاستجابة للأزمات غير المتوقعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. والاستعانة بخبراء مستقلين في الإحصاء والاقتصاد والمحاسبة لتقييم فعالية النموذج من الناحية الإحصائية والمحاسبية. مع التقييم الجيد لمخاطر الإئتمان بحيث يتم تجنب تصنيف مخاطر الإئتمان بطريقة تجعل التعرضات ذات الجودة الإئتمانية العالية تقوم بإخفاء التغيرات في مخاطر الإئتمان للتعرضات ذات الجودة الإئتمانية المنخفضة ضمن نفس المجموعة.

١٠. الأخذ في الاعتبار علاقات الارتباط بين المخاطر المالية وبعضها البعض مثل مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة، وذلك لأن مخاطر الإئتمان تؤثر بشكل مباشر على السيولة المتوفرة لدى البنك مما يضع البنك في موقف حرج تجاه عملاء الودائع المصرفية عند طلبهم لمستحقاتهم سواء قيمة الودائع نفسها أو الفوائد التي تحتسب عليها.

المراجع:

أولا : المراجع العربية:

١. أحمد ، صلاح علي ، الأمير ، محمد المهدي ، ٢٠٢٠، دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع (FASB – Subject Topic 326 ASC) والمعيار IFRS9 في ظل تفشي كورونا فيروس ١٩ – Covid، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، العدد ٢.

٢. الأمين ، الباز ، ٢٠٢١، دور نموذج خسائر الائتمان المتوقعة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، مجلـــة الاستراتيجية والتنميـــة، المجلد ١١، العدد ٤.

٣. البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

٤. مختار،شريهان محمد ، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية مقارنة لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) وتوجهات البنك المركزي المصري"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

٥. شاهين ،عبد الحميد أحمد و البغدادي ،رجب محمد ، ٢٠٢٠، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل III والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية ، بحث منشور ، كلية التجارة ، جامعة السادات.

٦. عبد السلام ، دينا كمال ، ٢٠٢٠، " أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

٧. عبدالعال، إيهاب إبراهيم ، ٢٠٢٠، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، ع ٣.

٨. عزام، محسن عبيد ، والصعيدي، شريف سعد ، ٢٠٢٢، تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٦، ع ٣.

٩. قرار وزير الاستثمار المصري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، معيار المحاسبة المصري ٤٧.

١٠.القوائم المالية لبنك قطر الوطني الأهلي، ٢٠٢٠.

١١.القوائم المالية للبنك الأهلي المصري، ٢٠٢٠.
١٢.القوائم المالية للبنك التجاري الدولي، ٢٠٢٠.
١٣.محمد المهدي الأمير أحمد، (٢٠١٩)، "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 على أنظمة المعلومات المصرفية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
١٤.مني جبار وصفوان قصي ، ٢٠٢٠، اثر إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية فى ظل تبنى معايير الابلاغ المالي الدولية الأدوات المالية IFRS 9 على الخصائص النوعية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الامارات للعلوم التربوية ، العدد ٤٩.
١٥.النقيب، سحر عبد الستار، ٢٠٢١،اثر تدابير مكافحة جائحة كورونا COVID على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال في ظل عدم التأكد: دراسة اختبارية على البنوك المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، ع ٣.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Aziz el Barnoussi, et, al., 2021 ،Prudential Application of IFRS 9: (Un)Fair Reporting in COVID-19 Crisis for Banks Worldwide? Australian Accounting Review (2020), No. 94 Vol. 30
2. Barnoussi AE, Howieson B, Van Beest F (2020) Prudential application of IFRS 9: (Un) Fair Reporting in COVID- 19 crisis for banks worldwide?! Australian Accounting Review 30(3).
3. Francisco Covas and William Nelson, 2018, Current Expected Credit Loss: Lessons from 2007-2009 , Staff Working Paper 2018-1.
4. G. lópez-espinosa, et, al., 2021, Switching from Incurred to Expected Loan Loss Provisioning: Early Evidence, journal of Accounting Research.
5. Groff, M. Z., & Mörec, B. (2020). IFRS 9 Transition Effect on Equity in A Post Bank Recovery Environment: The Case of Slovenia. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja.
6. Hrvoje Volarevi, Mario Varovi, 2018, Internal Model for IFRS 9 - Expected Credit Losses Calculation, Ekonomski Pregled 69(3).
7. IFRS. (2018, April 27). Retrieved from: www.ifrs.org
8. Ildiko Orban, Oday Tamimi, 2020, "Accounting Model for Impairment under IFRS 9 and its Impact on Loss Allowance", European Research Studies Journal, vol xxIII, issue 4.
9. Mikael Juselius, Nikola Tarashev, 2021, : Could corporate credit losses turn out higher than expected? BoF Economics Review.

10. Ozili, P., (2021), “Bank Income Smoothing during the COVID-19 Pandemic: Evidence from UK Banks", (March 26, 2021). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3812955.
11. Pasqualina Porretta , Aldo Letizia , Fabrizio Santoboni, 2020, “Credit Risk Management In Bank: Impacts Of IFRS 9 And Basel 3”, Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions / Volume 10, Issue 2.
12. Septian Kristanto, 2021, Did Expected Credit Loss Fair for Indonesian Banks in COVID-19?, International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 15, Issue 2.
13. Willem Schutte, et, al., 2020, “A proposed benchmark model using a modularized approach to calculate IFRS 9 expected credit loss”, Cogent Economics & Finance, Vol 8, Issue 1.